

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: الحقوق و العلوم السياسية

فرع: الحقوق .

تخصص: أحوال شخصية.



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: الحقوق.

رقم: .....

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة: سهام مرهون

تحت عنوان

### اختصاصات قاضي الأحداث

#### لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة.....	اسم ولقب الاستاذ(ة)
مشرفا و مقررا	جامعة المسيلة	زين رشيد .....
مناقشا	جامعة.....	اسم ولقب الاستاذ (ة)

السنة الجامعية: 2018/2017



قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى  
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾.  
النمل: الآية 19.

# إهداء

إلى من تعجز الأقلام والعبارات عن شكرهما:

أمي وأبي الغالبين حفظهما الله لي

وأحيائي في طاعتهما.

إلى زوجي الذي كان خير معين لي

في كل تحديات الحياة

إلى أبنائي نسمات حياتي:

تسنيم ، ومحمد ، وصفيا .

إلى إخواني وأخواتي الأعمام .

إلى كل من أدركهم القلب وسهي عن

ذكرهم القلم .

# شكر

نشكر الله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع  
ونسأله عز وجل أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم

، وان يوفقنا لما يحبه ويرضاه وبعد:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور: زين رشيد  
على المجهودات لبتي بذلها معي والمساعدات التي  
قدمها لي .

فلك مني أستاذي كل التقدير والاحترام.

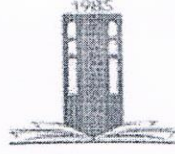
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل  
شافي عبد العزيز (السعيد) وكل من: زهاني  
رمضان، بوبعاية رضا، والأخت شليبي رشيدة،  
تيطراوي سعيد، تيطراوي حسن .

إلى كل موظفي مجلس قضاء مسيلة خاصة:  
مصلحة الجنائيات، زرقين محمد، فريتيح محمد  
، جباري فتيحة، عريوة عقيلة .

إلى زميلتي في الدراسة: طالب ليلي، ورقيق

شهرزاد

إلى كل طلبة الحقوق والاحوال الشخصية  
إلى كل أساتذة الحقوق بجامعة مسيلة أهدي  
ثمرة عملي هذا



## تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة  
بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها لاسيما المواد ( 07 ، 35 ، 36 ، 37 ، 38 ).

أنا الممضي أدناه الطالب:

الإسم واللقب: مرحون سوام

الحامل لـ ( بطاقة التصريف الوطنية، رخصة السياقة، ..... )

رقم: 189 الصادرة بتاريخ: 2018/02/14 عن طريق أ.د. د. د.

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم: 075416033

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: أحوال شخصية

بعنوان: ط ح تصاصان قاضي الأبحاث

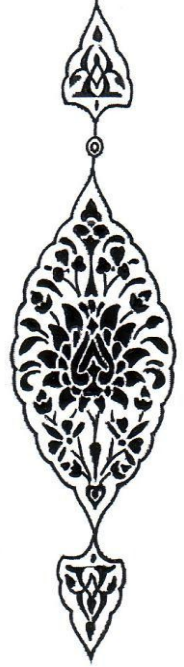
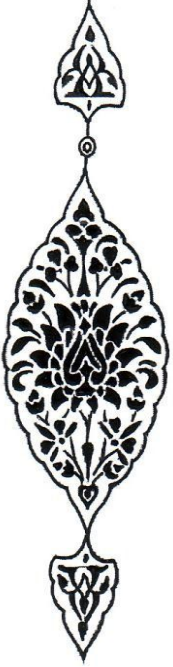
تحت إشراف الأستاذ: زين رشيد

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية  
والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 2018/04/30

إمضاء المعني

# المقدمة





## مقدمة

يجمع علماء الانثروبولوجيا والاجتماع على أن التحول الايجابي والحقيقي في فهم الطفولة، بدأ في فجر القرن الثامن عشر مع ظهور الأفكار والنظريات التي عالجت موضوع تربية الأطفال وكيفية التعامل معهم ، فمشكلة الأحداث المنحرفين والمعرضين لخطر الانحراف، من أهم المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمعات، نظرا لخطورتها المزدوجة على الحدث والمجتمع ، ولهذا حرصت الدول على التعامل مع ظاهرة انحراف الأحداث كمشكلة اجتماعية قبل أن تكون قضية جزائية تستحق الوقاية والعلاج والإصلاح أكثر مما تستحق المتابعة، بهدف توقيع الجزاء فقامت بتفريد قضاء خاص لمعالجة قضايا الأحداث ، لما للحدث من خصوصية تتطلب رعاية وعناية تتناسب مع مستواه العقلي ووضعه النفسي وسنه ، وقد تجسد ذلك في موثيق دولية هامة ابتداء من قواعد الأمم المتحدة النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ: 1985/11/29 والتي دعت الدول الأعضاء إلى تكييف تشريعاتها وسياساتها الوطنية وفقا لهذه القواعد التي تعكس أهداف قضاء الأحداث ، واتفاقية حقوق الطفل التي تهدف إلى حماية المصلحة الفضلى للأطفال بالإضافة إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث ، وقد كان لهذا الاهتمام الدولي بمواضيع الأحداث صدى داخلي في عدة دول، اعتمدت هذه المواثيق الدولية لإسناد مهمة الفصل في قضاء الأحداث إما لجهات إدارية تضم عناصر مختلفة من أطباء ومعلمين وباحثين اجتماعيين ، وإما لمحاكم الأحداث التي تتميز بإجراءات خاصة لانعقادها من تعدد أعضائها لتحقيق المهمة التربوية، الوقائية، و العلاجية، و الإصلاحية والتأديبية من جهة، والمهمة القضائية من جهة أخرى.

فالمشروع الجزائري نجده وضع مشروع قانون حماية الطفل المؤرخ في: 19 يوليو 2015 الذي يهدف وضع قواعد وآليات خاصة بحماية الطفولة، من خلال تكييف التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا، قصد معالجة أوضاع الطفولة وتحقيق مصلحتها وتسهيل عمل الهيئات المختصة بالطفولة، ف جاء في المادة الثانية من القانون المتعلق بحماية الطفل تعريف لهذا الأخير بأنه كل شخص لم يبلغ 18 سنة كاملة ويفيد مصطلح الحدث نفس المعنى .



## أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية وأهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على أجهزة العدالة في الجزائر ومعرفة مدى اهتمامها بفترة الأحداث لكون الأحداث يمثلون طاقة بشرية لكل مجتمع، فالطفل غير قادر على تحمل تبعات أعماله كالبالغ مما يستوجب تخصيص فئة من القضاة ذات كفاءة عالية للأحداث.
- معرفة السلطة التي خصها المشرع بالنظر في قضايا الأطفال، سواء الجانحين أو الموجودين في حالة خطر معنوي، وبصورة خاصة الوقوف على إجراءات متابعة الطفل ابتداء من القاضي والجهة المختصة في النظر في ملفه ومدى تمكين الحدث من استعمال حقه الإجرائي الذي خصه به المشرع .

## أسباب اختار الموضوع

كان اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب منها :

- ميلي إلى البحث في المواضيع المتعلقة بفئة الأطفال .
- تفشي ظاهرة اختطاف الأطفال والاعتداء عليهم خاصة في المجتمع الجزائري .
- المساهمة في إثراء مجال البحث العلمي .
- عملي بقطاع العدالة دفعني للبحث في موضوع الأحداث ومحاوله الإلمام بالجوانب النظرية الخاصة بالدراسة.

## الإشكالية:

وللبحث في موضوع اختصاصات قاضي الأحداث كانت إشكالية بحثي ممثلة في التساؤلات التالية :

- ما هو واقع قضاء الأحداث في الجزائر ؟ وما هي الآليات التي اقراها المشرع الجزائري لحماية الطفل من الخطر المعنوي وفي حالة الجنوح في تعديله الجديد لقانون حماية الطفل ؟ وما هي الإجراءات المتبعة من قبل قاضي الأحداث في مرحلتي التحقيق والمحكمة ؟ وهل وفق المشرع الجزائري في رعاية الأحداث وحمائتهم؟



### منهج الدراسة:

دراسة هذا الموضوع تفرض علينا منهجا تحليليا يستند إلى البحث في كل النصوص القانونية ، والمنهج الاستقرائي في تحليل النصوص القانونية الضابطة لقانون حماية الطفل الجديد، والمنهج الوصفي وذلك من خلال التعرض لأهم اختصاصات قاضي الأحداث.

### الدراسات السابقة:

- أ- الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن ، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه للباحث : حمو بن إبراهيم فخار، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2015/2014 ، حيث تطرق إلى مهام قاضي التحقيق كجزء من أطروحة وفقا لقانون حماية الطفل الجديد 12/15 ، بينما كانت دراستي ملمة وشاملة وخاصة فقط باختصاصات قاضي الأحداث وفقا للقانون الجديد لحماية الطفل 12/15.
- ب- القاضي المختص بشؤون الأحداث وهي عبارة عن مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء دفعة 2015/2012 للطلاب صباحة فيصل والي تناول فيها بالدراسة القاضي المختص بشؤون الأحداث وفقا لقانون الإجراءات الجزائية والامر رقم 03/72 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة، بينما كانت دراستي الحالية وفق التعديل الجديد رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

### صعوبات الدراسة:

- لكل دراسة صعوبات تعترض الباحث ن واهم الصعوبات التي واجهتني :
- عامل الوقت الذي لم يكن كافيا للبحث في الموضوع .
  - التقيد بعدد صفحات المذكرة والذي لا يتجاوز 60 صفحة جعلني احاول تلخيص البحث قدر المستطاع.
  - قلة المراجع الخاصة بقاضي الأحداث كون ان أغلب المراجع كانت مراجع عامة ، وإن تناولت الموضوع كانت وفق القانون القديم.



وقد تناولت موضوع دراستي وفق الخطة التالية:

مقدمة

الفصل الأول: التعريف بنظام قضاء الأحداث

المبحث الأول: مفهوم قاضي الأحداث.

المبحث الثاني: المؤسسات والجهات التي لها علاقة بقاضي الأحداث.

الفصل الثاني: صلاحيات قاضي الأحداث باعتباره جهة تحقيق

المبحث الأول: إجراءات التحقيق مع الحدث

المبحث الثاني: التدابير والأوامر المتخذة من قبل قاضي الأحداث.

الفصل الثالث: صلاحيات قاضي الأحداث باعتباره جهة حكم.

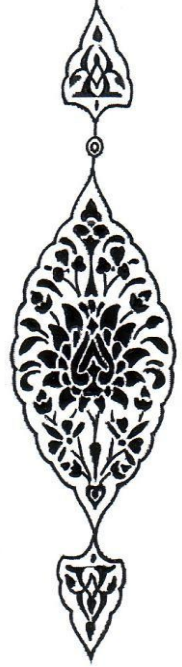
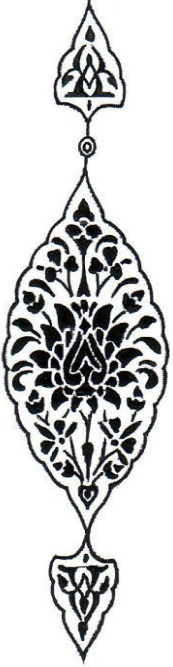
المبحث الأول: الجهة المختصة بمحاكمة الأحداث.

المبحث الثاني: مرحلة ما بعد المحاكمة

خاتمة .

# الفصل الأول

الفصل الأول: التعريف بنظام  
قضاء الأحداث



## الفصل الأول: التعريف بنظام قضاء الأحداث

قضاء الأحداث بطبيعته قضاء اجتماعي متخصص وبالتالي فان اختصاصات محاكم الأحداث وواجباتها تنحصر على ما يتعلق بالنظر في القضايا ذات الطابع الجنائي المتعلق بالأحداث دون غيرهم من الأشخاص<sup>1</sup>.

والقضاء بمعناه الدقيق يقتصر على قضاء الحكم وقضاء التحقيق<sup>2</sup>.

وعليه سنتناول في هذا الفصل مبحثين الأول خاص بالإطار المفاهيمي لقضاء الأحداث، وكيفية تعين قاضي الأحداث، ومم يتشكل قسم الأحداث، والمبحث الثاني نتكلم فيه على المؤسسات والجهات التي لها علاقة بقاضي الأحداث على النحو التالي:

<sup>1</sup>-د/ محمد يحيى قاسم النجار، حقوق الطفل بين النص القانوني والواقع وأثرها على جنوح الأحداث ، دراسة تطبيقية في علم الاجتماع القانوني ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت 2013، ص:164.

<sup>2</sup>-د/زينب احمد عوين، قضاء الأحداث، دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص:84.



## المبحث الأول: مفهوم قاضي الأحداث.

إن مجتمعنا الحديث بفضل الدراسات والخبرات الاجتماعية والنفسية التي اتسع مجالها في هذا الموضوع خلال القرن الماضي ومطلع هذا القرن، قد ظهرت فيه أهمية رعاية الأحداث والاهتمام بالمنحرفين المراهقين وتمييزهم عن غيرهم بنظام خاص ، والنظر إليهم لا باعتبارهم مجرمين يستحقون العقاب وإنما بكونهم ضحايا مجتمعاتهم<sup>1</sup>.

يجب إنشاء محاكم للأحداث يترأسها قاضي الأحداث ، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث حيث تم تقسيمه إلى مطلبين نتناول في الأول نشأة وتعريف قاضي الأحداث وفي الثاني تعيين وتشكيل قسم الأحداث على هذا النحو:

### المطلب الأول: نشأة وتعريف قاضي الأحداث.

لقد كان القضاء الجنائي العادي في جميع أقطار العالم قبل نهاية القرن التاسع عشر يتولى محاكمة الأحداث عند ارتكابهم جريمة، وفق ذات الإجراءات التي كان يتبعها في محاكمة المجرمين البالغين، إلا أن تطور التشريع الجنائي بشأن الأحداث، أثمر إقرار قواعد متممة بقدر من الحماية والرعاية للتعامل مع مرتكبي جرائم الأحداث، متميزة عن القواعد المتبعة في التعامل مع المجرمين البالغين، أدى بالضرورة إلى نشوء قضاء خاص بالأحداث، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى النشأة وتعريف قاضي الأحداث كالآتي:

### الفرع الأول: نشأة قضاة الأحداث.

في منتصف عام 1899 كانت مدينة " شيكاغو " في ولاية " إلينوى " الأمريكية محل ولادة أول محكمة أحداث على يد العالم الأمريكي الدكتور " فريدريك وابتر "<sup>2</sup>.

وبجول عام 1925 تم إنشاء محاكم أحداث في جميع الولايات الأمريكية، كذلك تم بسرعة إنشاء محاكم أحداث في انكلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا 1958/12/23 واستكملت سويسرا وهولندا، ففي انكلترا صدر سنة 1908 قانون الأطفال الذي أوجب إنشاء محاكم للأحداث، وفي سنة 1932 صدر قانون للأطفال والمراهقين الذي أكمل ما كان ينقص القانون السابق، وفي عام 1933 صدر قانون للأطفال والمراهقين الأخير والنافذ حاليا والذي جمع أحكام القانونين السابقين مع إضافة ما استجد إليهما.

<sup>1</sup> - د/نجاة جرجس جدعون، جرائم الأحداث في القانون الدولي والداخلي، دراسة مقارنة ، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010، ص: 8

<sup>2</sup> - د/ زينب أحمد عوين، المرجع السابق، ص: 61-62.



وفي الدول الاسكندنافية: كالسويد والدنمرك والنرويج، وجد اتجاه حديث يولي النظر في قضايا الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح من القضاء وأسندها إلى هيئات إدارية ذات تشكيل خاص يضع اجتماعيين ونفسانيين وتربويين وغيرهم من المعنيين بشؤون الأحداث، فمثلا في الدانمرك اوجد القانون رقم 181 لسنة 1983 "لجان حماية الأطفال" في إطار البلديات، للنظر في قضايا الأحداث.

أما بالنسبة للدول العربية فمثلا في مصر كانت محاكم الجنايات تنظر في الجنايات التي يرتكبها الأحداث ومحاكم الجنح تنظر في الجنح والمخالفات التي يرتكبونها أسوة بنظرها في جنایات وجنح البالغين، وفي سنة 1905 تم تخصيص محكمة جنح للنظر في الجنح والمخالفات التي يرتكبها الأحداث سميت محكمة الأحداث، ثم صدور قانون الأحداث رقم 31 لسنة 1974 ثم صدور قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 الذي أحل الباب الثامن منه المعاملة الجنائية للأطفال محل قانون الأحداث<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للجزائر فإن المشرع الجزائري على غرار تشريعات دول العالم، وتحت تأثير مختلف التشريعات في الفترة الاستعمارية أوصت منذ السنوات الأولى للاستقلال بمحكمة الأحداث الجانحين والنظر في قضايا الأحداث الذين في خطر معنوي أمام محاكم الأحداث، وذلك طبقا للأمر 133/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: تعريف قاضي الأحداث.

أولاً: تعريف قاضي الأحداث في الجزائر: قاضي الأحداث هو من القضاة الذين يمتازون بكفاءتهم وخبرتهم وميولهم التربوي لانحراف الأطفال، ولكي يكون قاض الأحداث متمكنا وكفؤا للقيام بمسؤولية قسم الأحداث، إذ لا بد أن يكون على اطلاع واسع في علم التربية الحديثة، وعلم النفس للطفل، وعلم النفس العام، وعلم الاجتماع الأسري، ومتمكنا من علم الإجرام، وعلى الخصوص علم إجرام الأطفال، وبالتالي يجب أن يكون مربيا أكثر من أن يكون قاضيا، أو مطبقا لمواد قانونية خاصة، وأحيانا لامعنى لها أمام قضايا وجرائم الأطفال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-د/ زينب أحمد عوين، المرجع السابق، ص:62.

<sup>2</sup>-د/ علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص:76.

<sup>3</sup>-د/ بولحية شهيرة، حقوق الطفل بين المواثيق الدولية وقانون العقوبات الجزائري، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص:97.



حيث يقوم قاضي الأحداث بترأس قسم الأحداث وهذا ما نصت عليه المادة 80 من قانون حماية الطفل بقولها " يتشكل قسم الأحداث من قاض الأحداث رئيسا ومن مساعدين محلفين اثنين ويقوم وكيل الجمهورية أو مساعديه بمهام النيابة ويعاون بجلسة الأحداث أمين الضبط " <sup>1</sup>.

وقد عبر عن ذلك بوضوح المؤتمر الخامس للجمعية الدولية لقضاة الأحداث في توصية أصدرها بهذا الخصوص جاء فيها " انه من الأهمية بمكان إلا تسند وظيفة قاضي الأحداث إلى الأشخاص يتفرون على إعداد خاص ، لاسيما من الناحية القانونية والفنية يؤهلهم للقيام بوظيفتهم ، كما يجب أن يتصف قاض الأحداث بشعور مرهف ، يجعله يدرك العوامل النفسية ، وان يكون مالكا لخاصية فن المحادثة، وعلى اطلاع واسع بمختلف العلوم التي يحتاج إليها " وقد عاد المؤتمر السادس للجمعية المذكورة إلى تأكيد ما سبق أن أوصى به بتوصية أكثر وضوحا جاء فيها " أن قاضي الأحداث بالإضافة إلى ثقافته القانونية ينبغي أن يهيأ تهية علمية متينة في علوم النفس والتربية والاجتماع ، كي يتوصل وهو ذو شعور إنساني قوي إلى تعويض العدل في ثوبه الأصيل بعدل اجتماعي <sup>2</sup>.

#### - ثانيا: قاضي الأحداث بفرنسا.

يعد قاضي الأحداث بفرنسا الكفيل بتحقيق عدالة الأحداث إذ يكون تدخله دائما لحماية هؤلاء في حالة ما إذا كانت صحتهم، وأمنهم وأخلاقهم عرضة للخطر، فهو بمثابة المرئي، كما أنه عندما يتخذ تدبيرا من تدابير الحماية أو المراقبة، فإنه يسعى إلى إدماج عائلات الأحداث المنحرفين أو في خطر معنوي فيها تفاديا لقطيعتهم مع الوسط العائلي، مما قد يؤدي إلى إلحاق أضرار بهم، إضافة إلى إمكانية وضع لحدث في مؤسسة تربية أو لدى عائلة أجدر لإيوائه هذا من جهة ومن جهة أخرى قاضي الأحداث يتدخل في حالة ارتكاب الحدث لجريمة لا سيما الخطرة والتي تختص محكمة الأحداث بالفصل فيها، وهنا يفضل اتخاذ التدابير التربوية بدلا من العقوبة وذلك بالتعاون مع أشخاص ومصالح حماية الشباب

ونخلص إلى القول مما سبق إلى أن قاضي الأحداث في فرنسا يختار من بين قضاة الحكم الذين يولون اهتمام بشؤون الأحداث أو ينتدب لممارسة وظائفه في محكمة الأحداث وذلك بعد قيامه بتكوين مهني وتقني خاص يعتني بهذه الفئة من المنحرفين أو الذين هم في خطر معنوي <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - قانون رقم 15-12 مؤرخ في 15 جويلية 2015 يتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 39، بتاريخ 19 جويلية 2015.

<sup>2</sup> - د/زينب احمد عوين، مرجع سابق، ص: 95.

<sup>3</sup> - د/ قدور علي وآخرون، الحدث الجانح والحدث في خطر معنوي، دراسة مقارنة، مذكرة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2004-2005، ص 29.



- ثالثا: قاضي الأحداث بمصر:

تنص المادة 121 من قانون الطفل التي تضمن نفس النص في المادة 28 من قانون الأحداث المصري استثناء إحلالها عبارة ثلاثة قضاة محل عبارة قاضي واحد وبذلك أصبحت محكمة الأحداث مشكلة من ثلاثة قضاة يعاونهم خبيران على التحول الذي ورد في المادة 28 و121 قانون الطفل، كذلك ينبغي أن يكون قاضي الأحداث ملما أيضا بتلك العلوم ومن ذوي الخبرة بشؤون الأحداث إلى جانب ثقافته القانونية لأنه يصطلح بمهمة اجتماعية دقيقة تتطلب منه التعرف على شخصية الحدث الجانح ودوافعه بغية تقرير التدبير الناجح لتقويمه<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: تعيين قاضي الأحداث وتشكيل قسم الأحداث.

إن دراسة كيفية تعيين قاضي الأحداث يعد مسألة جوهرية في قضاء الأحداث إذ لا يمكن أن يتولى القاضي قضايا الأحداث إلا بعد تعيينه في هذا المنصب، إذ بالرجوع إلى القواعد الخاصة بالمجرمين الأحداث الواردة في الكتاب الثالث من قانون الإجراءات الجزائية والأمر رقم 12/15 المتعلق بقانون حماية الطفل نجد أن المشرع الجزائري قسم سلطة التحقيق في قضايا الأحداث بين قاضي الأحداث وقاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث والمستشار المندوب المكلف بحماية الحدث في حالة استئناف الأحكام الصادرة في شأن الأحداث على مستوى المجلس القضائي والذي لا تخرج مهامه عن مهام قاضي الأحداث<sup>2</sup>. لذلك ارتأينا أن نكشف من خلال هذا المطلب إلى دراسة تعيين قاضي الأحداث وكيفية تشكيل قسم الأحداث.

الفرع الأول: تعيين قاضي الأحداث.

يعين قاضي أو قضاة يختارون لكفاءتهم وللعناية التي يولونها للأحداث بقرار من وزير العدل حافظ الأختام لمدة 3 سنوات في كل محكمة تقع بمقر المجلس القضائي حسب نص المادة 61 من قانون حماية الطفل، أما في المحاكم الأخرى، فإن قضاة الأحداث يعينون بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي لمدة 3 سنوات، ويختار قضاة الأحداث من بين الذين لهم رتبة نائب رئيس محكمة على الأقل. ويعين في كل محكمة قاضي تحقيق أو أكثر بموجب أمر لرئيس المجلس القضائي يكلفون بالتحقيق في الجنايات المرتكبة من قبل الأطفال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-د/ زينب أحمد عوين، مرجع سابق، ص: 92-95.

<sup>2</sup>-د/ جيلاحي بغدادي، التحقيق (دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية)، الطبعة الأولى، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1999 ص: 100.

<sup>3</sup>-المادة: 65 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.



وتنص المادة 91 من قانون حماية الطفل غرفة الأحداث الموجودة على مستوى المجلس القضائي يعين الرئيس والمستشارين بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي من بين قضاة المجلس المعروفين باهتمامهم بالطفولة أو الذين مارسوا كقضاة للأحداث<sup>1</sup>.

ويرى الفقه وجوب تخصص قضاة الأحداث بحيث إلى جانب تكوينهم في مجال القانون لا بد أن تكون لهم معرفة ودراية بالعلوم التي تساعد على الوصول إلى التدبير المناسب والأصلح للحدث بعد دراسة وفهم شخصيته مثل: علم النفس، علم الاجتماع، وعلوم التربية، وهو ما تقوم به وزارة العدل من خلال برمجة تكوينات مستمرة للقضاة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: تشكيل قسم الأحداث.

إن وجود إجراءات محاكمة خاصة بالأحداث يختلف عن إجراءات محاكمة البالغين، كان لزاما وضع هيكل خاص يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية لقسم الأحداث، لذلك كانت تشكيلة خاصة متميزة عن باقي التشكيلات في الأقسام الأخرى المتواجدة بالمحكمة وكذا تتمتع بمكانة قانونية خاصة بالفصل في القضايا التي يخطر بها قاضي الأحداث<sup>3</sup>.

بالرجوع لنص المادة 80 من قانون حماية الطفل يتشكل قسم الأحداث من قاضي الأحداث رئيسا، ومن مساعدين محلفين اثنين، ويقوم وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه بمهام النيابة ويعاون قسم الأحداث بالجلسة أمين الضبط.

ويعين المساعدون المحلفون الأصليون والاحتياطيين لمدة 3 سنوات بأمر من رئيس المجلس القضائي المختص ويختارون من بين الأشخاص الذين يتجاوز عمرهم 30 سنة والمتمتعين بالجنسية الجزائرية والمعروفين باهتمامهم وتخصصهم في شؤون الأطفال.

ويختار المساعدون المحلفون من قائمة محددة من قبل لجنة تجتمع لدى المجلس القضائي، تحدد تكييلها وكيفية عملها بقرار من وزير العدل حافظ الأختام.

<sup>1</sup> - المادة 91 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

<sup>2</sup> - د/جبلاحي بغدادي، مرجع سابق، ص 100.

<sup>3</sup> - د/ قدور علي وآخرون، مرجع سابق، ص 36.



- يؤدي المساعدون المحلفون أمام المحكمة قبل الشروع في ممارسة مهامهم اليمين الآتية: "أقسم بالله العلي العظيم أن أخلص في أداء مهمني أن أكنم محضر المداوات والله على ما أقول شهيد".

أما بالنسبة للتشكيلة على المستوى المجلس القضائي، فتوجد في كل مجلس قضائي غرفة للأحداث، تتشكل غرفة الأحداث من رئيس ومستشارين اثنين ويحضر الجلسات ممثل النيابة العامة وأمين الضبط<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: المؤسسات والجهات التي لها علاقة بقاضي الأحداث.

إن المراكز المخصصة لاستقبال الأحداث، هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية، وذمة مالية خاصة بها، وتتكفل برعاية الأحداث الذين صدرت في حقهم أوامر أو أحكام بالوضع أو الإيداع من قبل الجهات القضائية المختصة، كما تنقسم إلى نوعين منها ما هو تابع لوزارة العدل كمراكز إعادة تربية وإدماج الأحداث، وكذا الأجنحة الخاصة بهم في المؤسسات العقابية، ومنها ما هو تابع لوزارة العمل والحماية الاجتماعية، طبقاً للأمر رقم 64/75 المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة<sup>2</sup>.

#### المطلب الأول: مراكز ومؤسسات الأحداث.

##### الفرع الأول: المراكز المخصصة للأحداث الجانحين.

لقد أنشأ المشرع الجزائري مراكز خاصة بالأحداث الجانحين المرتكبين للجريمة وخصها بنصوص خاصة وتشمل نوعين من المراكز سنتناولها على النحو التالي:

##### أولاً: مراكز إعادة التربية وإدماج الأحداث والأجنحة المخصصة للأحداث بالمؤسسات العقابية.

وهي عبارة عن مؤسسات تابعة لوزارة العدل وحددت في قانون رقم 04/05 المتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، وقد خصصت لاستقبال الأحداث المتهمين المحبوسين مؤقتاً، أو الأحداث المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية الذين لم يبلغوا سن 18 سنة، بحيث أنه يطبق عليهم النظام الاجتماعي.

<sup>1</sup> - المادة: 80 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

<sup>2</sup> - السعيد شعبان، واقع مراكز رعاية الأحداث في الجزائر ودورها في إعادة إدماج الأحداث الجانحين، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظّمته كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة، بعنوان: جنوح الأحداث قراءات في واقع وأفاق الظاهرة وعلاجها، 2016، يومي: 04-05 ماي 2016، ص: 5، 6.



غير أنه يمكن لأسباب صحية أو وقائية عزل الحدث في مكان ملائم ويعامل الحدث خلال تواجده بالمراكز أو الجناح المخصص للأحداث بالمؤسسة العقابية معاملة تراعي فيها مقتضيات سنه وشخصيته بما يحقق له الرعاية الكاملة ويستفيد من وجبة غذائية مناسبة، لباس مناسب، رعاية صحته، فحوص طبية مستمرة، فسحة في الهواء الطلق يوميا، محادثة زائريه مباشرة دون فصل واستعمال وسائل الاتصال عن بعد تحت رقابة الإدارة<sup>1</sup>.

وفي مقابل هذه الحقوق الممنوحة له عليه احترام النظام الداخلي للمركز وقواعد الانضباط والأمن والنظافة، التحلي بالسيرة الحسنة، وفي حالة المخالفة يتعرض لأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 121 من قانون 04/05 والمتمثلة في : 1- الإنذار، 2- التوبيخ، 3- الحرمان المؤقت من بعض النشاطات الترفيهية، 4- المنع المؤقت في مكسبه المالي.

بحيث يقرر مدير المركز أو المؤسسة العقابية حسب الحالة التدبيرين الأول أو الثاني ولا يقرر التدبيرين الثالث والرابع إلا بعد أخذ رأي لجنة التأديب المنصوص عليها في المادة 122 من نفس القانون والتي يرأسها مدير إعادة التربية وإعادة الإدماج أو مدير المؤسسة العقابية حسب الحالة، وتشكل من رئيس مصلحة الاحتباس، مختص في علم النفس، مساعدة اجتماعية، ومرب، وفي كل الحالات يجب على المدير إخطار لجنة إعادة التربية بكل التدابير المتخذة ضد الحدث المحبوس<sup>2</sup>، وتخضع هذه المؤسسة لرقابة قاضي الأحداث مرة واحدة في الشهر.

#### ثانيا: المراكز التخصصية لإعادة التربية:

المراكز التخصصية لإعادة التربية منصوص عليها في الأمر رقم 64/75 المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة المراهقة، أعلى أنها مؤسسات عمومية ذات الطابع إداري ولها شخصية معنوية واستقلال مالي، تحدث بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الشبيبة والرياضة، كما تعد مؤسسات داخلية لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا 18 سنة من أعمارهم بقصد إعادة تربيتهم، وكانوا موضوع أحد التدابير المنصوص عليها في قانون حماية الطفل 15-12، باستثناء الأحداث المتخلفين عقليا وبدنيا، كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع في المادة 04 من الأمر 64/75 لا يجيز الأمر بالترتيب النهائي أو المؤقت في هذه المركز إلا لقاضي الأحداث.

<sup>1</sup> ميلود حسين فايزة، مشاري نور الهدى، انحراف الأحداث والتدابير والعقوبات المقررة لهم، مذكرة تخرج لنيل إجازة القضاء، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2004-2005، ص:42.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص:43،42.



والجهات القضائية الخاصة بالأحداث، واستثناء من هذا المبدأ أجاز للوالي أو لمثله في حالة الاستعجال الأمر بوضع الأحداث فيها شريطة ألا تتجاوز مدة الوضع 08 أيام، على أن يقوم مدير المركز يرفع الأمر فوراً إلى قاضي الأحداث للبت فيه، إضافة إلى ذلك فإن المادة 5 من نفس الأمر حددت مدة 06 أشهر كحد أقصى بالنسبة لتدابير الوضع<sup>1</sup>. أما فيما يخص يتعلق بالنظام الداخلي للمراكز التخصيص لإعادة التربية فإنها تشمل على ثلاث أو حسب الأحوال على بعضها وهي:

1- **مصلحة الملاحظة:** تقوم بدراسة شخصية الحدث وحركة التشوشات التي يتعرض لها وذلك وعن طريق الملاحظة المباشرة لسلوكه وبواسطة مختلف الفحوصات والتحقيقات، أما الإقامة فيها لا يمكن أن تقل عن 03 أشهر ولا تتجاوز 06 أشهر وعند الانتهاء تقوم بإرسال تقرير إلى قاضي الأحداث المختص متبوعاً بملاحظتها وبقترح يتضمن التدبير النهائي الممكن اتخاذه إزاء الحدث.

2- **مصلحة إعادة التربية:** تقوم بتزويد الحدث مدرسي ومهني يتناسب وشخصيته بالإضافة إلى سهرها على تربية إلى سهرها على تربيته أخلاقياً، دينياً، وطنياً، ورياضياً، بغية إعادة إدماجه في وسط الاجتماعي وذلك بإتباع البرامج الرسمية المسطرة من الوزارة المعنية.

3- **مصلحة العلاج البعدي:** وهي مصلحة مكلفة بإعادة إدماج الأحداث في الوسط الاجتماعي ويتم ذلك بالشروع في تربيتهم الخارجية، في انتظار نهاية التدبير المتخذ بشأنهم عملاً بالمادة 12 من الأمر 64/75، وإلى حين ذلك يمكن إلحاق الأحداث بورشات خارجية للعمل أو مركز للتكوين المهني بعد استطلاع رأي لجنة العمل التربوي المشار إليها في المادة 03 من الأمر 64/75.

- ورغم أن المشرع حصر بموجب المادة 08 من الأمر 64/75 اختصاص المراكز التخصيص لإعادة التربية في استقبال الأحداث الجانحين فقط إلا أنها في الميدان العملي أصبحت تستقبل أيضاً الأحداث الذين هم في خطر معنوي، مما دفع بوزارة الوصية (وزارة التضامن الوطني) إلى إعادة النظر في الاختصاصات المنوطة بكل مراكز، واعتمادها معيار السن بحيث أصبحت المراكز التخصيص لإعادة التربية تستقبل كل الأحداث سواء الجانحين أو في خطر والذين يتراوح سنهم ما بين 14-19 سنة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - صباحة فيصل، القاضي المختص بشؤون الأحداث، مذكرة تخرج لنيل إجازة القضاء، المدرسة العليا للقضاء الجزائر، 2012-2015، ص: 56.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 56-57.

## الفرع الثاني: المراكز المخصصة للأحداث في خطر معنوي.

بالرجوع إلى نص المادة 02 من قانون 12/15 حماية الطفل أن " الطفل الذي تكون صحته وأخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له أو تكون ظروفه المعيشية أو سلوكه من شأنها أن يعرضه للخطر المحتمل أو المضر بمستقبله، أو يكون في بيئته تعرض سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية للخطر" يمكن إخضاعهم لتدابير الحماية والمساعدة التربوية ضمن شروط للمنصوص عليها في المادة 35-36 من نفس القانون، حيث أنه إذا ثبت لقااضي الأحداث أن حدثا وجد في إحدى الحالات التي أشارت إليها المادة 02 أمكن له زيادة تدابير الحراسة الواردة في المادة 35 من نفس القانون بأن يأمر باتخاذ تدابير الوضع بشأن الحدث الذي هو في خطر معنوي بإحدى المؤسسات التالية:

- بمركز متخصص لحماية الأطفال في خطر .
- مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة.
- مركز أو مؤسسة استشفائية إذا كان الطفل في حاجة إلى تكفل صحي أو نفسي<sup>1</sup>.

**1-المراكز التخصصية للحماية:** تخص هذه المراكز استقبال الفئات المنصوص عليها في المواد 13-14 من الأمر 64/75 والأحداث الذين لم يكملوا سن 21 سنة بقصد تربيتهم وحمايتهم والذين كانوا موضوع تدابير الوضع المنصوص عليها في قانون 12/15 حماية الطفل الذين هم في خطر معنوي.

**أ- مصلحة الملاحظة:** مهمتها دراسة شخصية الحدث وإمكانياته وأهليته عن طريق فحوصات وتحقيقات متنوعة (المادة 16 من الأمر 64/75).

**ب- مصلحة التربية:** مكلفة بتزويد الحدث التربية والأخلاق والوطنية والرياضة والتكوين المدرسي والمهني بغية دمج اجتماعيا وذلك طبقا للبرامج المحددة من الوزارة المعنية<sup>2</sup>.

**ت- مصلحة العلاج البعدي:** بعد خروج الحدث من مصلحة التربية ينتقل إلى هذه المصلحة بأمر من قاضي الأحداث بناء على اقتراح مدير المركز، وتتكفل المصلحة بالبحث في جميع الحلول التي تسمح بالإدماج الاجتماعي للأحداث القادمين من مصلحة التربية أو من المراكز التخصصية لإعادة التربية في انتظار نهاية التدبير المتخذ بشأنهم.

<sup>1</sup> -المادة:02 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

<sup>2</sup> - حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014-2015، ص:446.



ويمكن أن يوضع الحدث خارج المؤسسة بعد أخذ رأي لجنة العمل التربوي لممارسة نشاط مدرسي أو مهني في شكل عقد تمهين يتضمن مبلغ الأجر المؤدى للحدث ترسل نسخة منه عن طريق مدير المؤسسة إلى قاضي الأحداث المختص<sup>1</sup>.

## 2- مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح:

أسست هذه المصالح كمؤسسات اجتماعية في سنة 1966 بمقتضى القرار الوزاري الصادر عن وزارة الشباب والرياضة المؤرخ في 1966/12/21 كان يطلق عليها في سنة 1963 اسم مصلحة حماية الطفولة والتي كانت عبارة عن هيئة تربوية تنتمي إلى مصلحة الاستشارة التوجيهية التربوية بالعاصمة موكل إليها مهام التكفل بالأحداث الذين هم في خطر معنوي وإعداد البحوث الاجتماعية المتعلقة بهم.

- كما يجوز لمصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح التعاون مع المراكز المتخصصة لإعادة التربية والمراكز المتخصصة للحماية، والقيام بجميع الأبحاث والأعمال الهادفة إلى الوقاية من سقوط الأحداث الذين في خطر معنوي في الجناح وذلك بمساعدتهم من خلال إجراء اتصالات مع آبائهم وأصدقائهم بما فيه الاتصال بأماكن قضاء أوقات قراءتهم طبقاً للمادة 19 من الأمر 64/75.

وتشمل هذه المصالح على الأقسام وهي كالاتي:

### أ- قسم الاستقبال والفرز:

يهتم بإيواء الأحداث وحميتهم وتوجيههم لمدة لا تتعدى 03 أشهر الذين عهدهم من قاضي الأحداث<sup>2</sup>.

### ب- قسم المشورة التوجيهية والتربية:

إن هذا القسم مكلف بالقيام بمختلف التحقيقات الاجتماعية والنفسية للتعرف على شخصية الحدث وتوجيهه لتكوين مدرسي أو مهني يناسب مع قدراته ومؤهلاته، وإجراء فحوص لمعرفة البيئة التي يعيش فيها إضافة إلى الظروف التي أدت إلى انحرافه والأكثر من ذلك تحديد الأسلوب والطريقة الأنجح لإعادة تربيته وإدماجه اجتماعياً<sup>3</sup>.

1 - حمو بن إبراهيم فخار، المرجع السابق ص: 447.

2 - المرجع نفسه. ص: 447.

3 - ميلود حسين فايزة، مشاري نور الهدى، مرجع سابق، ص: 47.

## المطلب الثاني: الجهات المساعدة لقاضي الأحداث.

من بين التوصيات التي خلص إليها المؤتمر الخامس للجمعية الدولية لقضاة الأحداث أنه " من المستحسن أن يكون المسيريون الاجتماعيون (مراقبو السلوك) متحلين بالصفات اللازمة لتأدية مهمتهم ضمن نطاق الحماية القضائية للطفولة، ومن الواجب أن يتلقوا بعد تكوينهم الجامعي تدريباً علمياً كافياً، ومن الواجب أن يكونوا أيضاً مطلعين على مصالحي جميع المنظمات المكلفة لحماية الطفولة ليتمكنوا من الاستعانة بهم بالقدر المفيد لتأدية مهمتهم".

وعليه ضمن هذا المنطلق تكمن المهمة الأساسية لمدوب الأحداث الذين لهم علاقة وطيدة بقاضي الأحداث في مراقبة سلوك الأحداث الجانحين أو المعرضين للجنوح، الذين تفرض عليهم محاكم الأحداث تدبيراً أو أكثر من التدابير العلاجية التي يقصد بها وضع الحدث في بيئة طبيعية بين أسرته تحت توجيه وإشراف مراقب السلوك يقصد إصلاحه<sup>1</sup>.

- وقد نص المشرع الجزائري عليه في قانون حماية الطفل 12/15 بعنوان الحرية المراقبة من المواد 100-105 ونستخلص منها إلى وجود نوعين من المندوبين:

## الفرع الأول:

**المدوب الدائم:** مربي مختص، يعين من طرف قاضي الأحداث، ويمارس مهامه تحت إشرافه، يتولى المندوبون الدائمون تحت سلطة قاضي الأحداث إدارة وتنظيم عمل المندوبين المتطوعين ويباشرون أيضاً مراقبة الأطفال الذين عهد إليهم قاضي برعايتهم شخصياً، ويقوم المندوب الدائم في إطار الحرية المراقبة بمهمة مراقبة الظروف المادية والمعنوية للطفل وصحته وتربيته وحسن استخدامه لأوقات فراغه، ويقدمون تقريراً مفصلاً لقاضي الأحداث في مهلة 03 أشهر، كما يقدمون له تقريراً فوراً كلما ساء سلوك الطفل أو تعرض لخطر معنوي أو بدني وعن كل إيذاء يقع عليه، وكذلك في الحالات التي يتعرضون فيها إلى صعوبات تعرقل أدائهم بمهامهم، وبصفة عامة في كل حادثة أو حالة تستدعي إجراء تعديل في التدبير المتخذ من طرف قاضي الأحداث<sup>2</sup> وهذا ما جاء بالمادة 102 من قانون 12/15 يختار المندوبون الدائمون من بين المرشحين المتخصصين في شؤون الطفولة.

1 - د/ زينب أحمد عوين، مرجع سابق، ص: 116.

2 - حمو بن إبراهيم فخار، المرجع السابق، ص: 452.



## الفرع الثاني:

المندوب المتطوع: يعد المندوب المتطوع شخصا جديرا بالثقة، وله دراية كبيرة بشؤون الأحداث، وهذا ما نصت عليه المادة 102 من قانون 12/15 تنص على أنه يعين قاضي الأحداث المندوبين المتطوعين من بين الأشخاص الذين يبلغ عمرهم 21 سنة عملا الأقل الذين يكونون جديرين بالثقة وأهلا للقيام بإرشاد الأطفال، ويقبل هذه الوظيفة من تلقاء نفسه أو يرشحه قاضي الأحداث، أو مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح للعمل تحت إشراف وسلطة قاضي الأحداث من أجل مراقبة الأحداث الموضوعين تحت نظام الحرية المراقبة أو الملاحظة شأنه شأن المندوب الدائم.

فالمهمة المنوطة بمندوب الأحداث اجتماعي دقيقة تتطلب فيمن يتولاها أن يكون ذوي اختصاص في العلوم الاجتماعية أو النفسية أو التربوية، كما أن نجاح مراقبة السلوك يتوقف إلى حد كبير على شخصية مراقب السلوك فالذكاء والصبر وبعد النظر وقوة الملاحظة والإدراك الاجتماعي كلها خصائص يجذب توافرها في مراقب السلوك حتى، يحيط بكل الظروف المادية والأدبية لحياة الحدث وصحته<sup>1</sup> وتربيته حسب استخدامه لأوقات فراغه، ويقدم تقارير عن مهامه إلى قاضي الأحداث، وتدفع مصاريف انتقال المندوبين المكلفين برقابة الأطفال من مصاريف القضاء الجزائي<sup>1</sup>. وهذا ما جاء في نص المادة 105 من قانون حماية الطفل تدفع مصاريف انتقال المندوبين المكلفين برقابة الأطفال من مصاريف القضاء الجزائي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - صباحة فيصل، مرجع سابق، ص:20.

<sup>2</sup> - المادة:105 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

# الفصل الثاني

ملاحظات قاضي الأحداث  
باعتباره جهة تحقيق

## الفصل الثاني: صلاحيات قاضي الأحداث باعتباره جهة تحقيق

إن التحقيق الابتدائي هو مجموعة الإجراءات التي تباشرها سلطة التحقيق بهدف البحث والتنقيب عن الأدلة في شأن الجريمة المرتكبة ليتم تجميعها وتمحيصها والتحقق من مدى كفايتها لإحالة المتهم على المحاكمة<sup>1</sup>، والتحقيق في قضايا الأحداث وجوبي وإجباري فلا يجوز لوكيل الجمهورية إحالة الحدث الجانح مباشرة على المحكمة، غير أن التحقيق مع الحدث لا يقتصر على البحث في الواقعة الاحترافية المنسوبة إليه وجمع الأدلة عن ارتكابه لها وإنما للتحقيق في مجال الأحداث مدلول آخر يتفق مع فكرة الاهتمام بشخص الحدث والظروف والدوافع التي أدت به إلى ارتكاب الفعل المنحرف وذلك هو فارق الأساسي والجوهري بين التحقيق مع الحدث المنحرف والمتهم البالغ<sup>2</sup>.

ولذلك أهمية دراسة الجهات التحقيق تكمن في معرفة مختلف الجهات التي يؤول لها اختصاص التحقيق مع الأحداث الجانحين، وكذا الأحداث في خطر معنوي والدور الذي تلعبه هذي الجهات من خلال الصلاحيات القانونية المنوطة بها والتي يطغى عليها الطابع التربوي والوقائي، وأهم التدابير المؤقتة التي يمكن توقيعها عليهم والأوامر التي يمكن إصدارها، وهذا ما سنتناوله من خلال مطلبين:

### المبحث الأول: إجراءات التحقيق مع الحدث

إن إجراءات التحقيق تختلف حسب ما إذا كان الحدث في حالة جنوح أو في خطر معنوي، وبالتالي يختلف القانون الإجرائي الذي يحكمها وتختلف طريقة توصل القاضي المحقق بالملف وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

#### المطلب الأول: الحدث في خطر معنوي.

#### الفرع الأول: تعريف الحدث في خطر معنوي:

بالرجوع إلى المادة 02 من قانون حماية الطفل حيث عرفت الطفل بأنه كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر (18) سنة كاملة.

<sup>1</sup> - د/حسن محمد ربيع، الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم للانحراف (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د ت، ص: 109.

<sup>2</sup> - د/زيدومة درياس، حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 109.

والحدث في خطر معنوي: هو الطفل الذي صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له، أو تكون ظروفه المعيشية أو سلوكه من شأنها أن يعرضه للخطر المحتمل أو المضر بمستقبله، أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية للخطر.

ومن بين الحالات التي تعرض الطفل للخطر:

- فقدان الطفل لوالديه وبقائه دون سند عائلي.
- تعريض الطفل للإهمال والتشرد
- المساس بحقه في التعلم.
- التسول بالطفل أو تعريضه للتسول.
- عجز الأبوين أو من يقوم برعاية الطفل عن التحكم في تصرفاته التي من شأنها أن تؤثر على سلامته البدنية والنفسية والتربوية.
- التقشير البين والمتواصل في تربية والرعاية.
- سوء معاملة الطفل لاسيما بتعريضه للتعذيب والاعتداء على سلامته البدنية أو الاحتجاز أو منع الطعام عنه أو إثبات أي عمل ينطوي على القساوة من شأنه التأثير على توازن الطفل العاطفي أو النفسي.
- إذا كان الطفل ضحية من ممثله الشرعي.
- إذا كان الطفل ضحية جريمة من أي شخص آخر إذا اقتضت مصلحة الطفل حمايته.
- الاستغلال الجنسي للطفل بمختلف أشكاله مثال ذلك إشراكه في عروض جنسية.
- الاستغلال الاقتصادي للطفل كتشغيله في عمل يحرمه من متابعة دراسته.
- وقوع الطفل ضحية نزاعات مسلحة، وغيرها من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار<sup>1</sup>.

عرفت الحدث القاعدة الثانية من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث " الحدث هو طفل أو شخص صغير السن يجوز بموجب النظم القانونية ذات العلاقة مساءلته عن جرم بطريقة تختلف عن طريقة مساءلة البالغ"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المادة:02 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

<sup>2</sup> -د/ زينب أحمد عوين، مرجع سابق، ص17.



أولاً: الحماية الاجتماعية للطفل في حالة خطر: إن قانون الطفل الجديد يضمن حق الأطفال المعرضين للخطر في الحماية الاجتماعية والحماية القضائية، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية نظراً لطابعها الوقائي الفعال، ولذلك تم إنشاء هيئة مستقلة تتولى حماية وترقية حقوق الطفل ولتي سنتطرق لها في ما يلي:

1- **على المستوى الوطني:** الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة: يرأسها المفوض الوطني لحماية ترقية الطفولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتولى ترقية حقوق الطفل من خلال وضع برامج وطنية ومحلية لحماية وترقية حقوق الطفل ومتابعة الأعمال المباشرة ميدانياً في مجال حمايته والقيام بكل عمل توعوي في ذلك وتشجيع البحث في مجال حقوق الطفل وبخطر المفوض الوطني من الطفل أو ممثله الشرعي أو كل شخص طبيعي أو معنوي حول لمساس بحقوق الطفل يقوم بتحويل الإطارات لمصالح الوسط المفتوح المختصة إقليمياً للتحقيق فيها، واتخاذ التدابير اللازمة، إذا حملت وصفا جزائياً يحولها للسيد وزير العدل حافظ الأختام، ويعد المفوض الوطني تقريراً سنوياً عن حالة حقوق الطفل ومدى تنفيذ اتفاقية الطفل الوطني يرفعه لرئيس الجمهورية<sup>1</sup>.

2- **على المستوى المحلي:** مصالح الوسط المفتوح: تتولى الحماية الاجتماعية للأطفال بالتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية والأشخاص المكلفين برعايتهم وهي بواقع مصلحة واحدة في كل ولاية، وهي تقوم بمتابعة وضعية الأطفال في خطر ومساعدة أسرهم، وتخطر هذه المصالح من قبل الطفل أي جمعية أو هيئة عمومية أو خاصة تنشط في مجال حماية الطفل، المساعدين الاجتماعيين، أو معلم، أو طبيب أو كل شخص طبيعي أو معنوي آخر بكل ما من شأنه أن يشكل خطراً على الطفل أو سلامته البدنية والعقلية، ويمكنها التدخل تلقائياً ولا يتم الكشف عن هوية الإخطار إلا برضاه.

تتأكد بعد الإخطار من وجود الفعلي لحالة الخطر من خلال الأبحاث الاجتماعية للانتقال إليه وسماعه...، وعند الاقتضاء تطلب تدخل النيابة أو قاضي الأحداث.

إذا تأكدت من عدم وجود الخطر تبلغ بذلك الطفل ومثله الشرعي، وفي حالة تأكدها من وجوده تتصل بممثل الطفل للتوصل إلى الاتفاق بخصوص التدبير الأكثر ملائمة لاحتياجاته ووضعته التي من شأنها إبعاد الخطر عن الطفل ويدون الاتفاق في محضر ويوقع عليه من طرف جميع الأطراف، ويجب إبقاء الطفل في أسرته مع اقتراح أخذ التدابير الاتفاقية الآتية:

<sup>1</sup> - المادتان: 11 و13 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

- إلزام الأسرة اتخاذ التدابير المتفق عليها في الآجال التي تحددها مصالح الوسط المفتوح.
- تقديم المساعدة اللازمة للأسرة بالتنسيق مع الهيئة المكلفة بالحماية الاجتماعية.
- إخطار الوالي أو رئيس مجلس الشعبي البلدي، أو هيئة اجتماعية من أجل التكفل الاجتماعي بالطفل.
- اتخاذ الإجراءات احتياطية لمنع الطفل من الاتصال مع أي شخص يمكن أن يهدد له صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية.

ويمكن مراجعة هذه التدابير كلياً أو جزئياً بناء على طلب الطفل أو ممثله الشرعي. ويجب أن يرفع الأمر إلى قاضي الأحداث عندما لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها<sup>1</sup>.

ثانياً: كيفية توصل قاضي الأحداث بدعوى الحماية ، أو تدخل قاضي الأحداث.

تنص المادة 32 من القانون 15 - 12 على ما يلي "يختص قاضي الأحداث محل إقامة الطفل المعرض للخطر أو مسكنه أو محل إقامته أو مسكن ممثله الشرعي و كذلك قاضي الأحداث للمكان الذي وجد به الطفل في حال عدم وجود هؤلاء بالنظر في العريضة التي ترفع إليه من الطفل أو ممثله الشرعي أو وكيل الجمهورية أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي لمكان إقامة الطفل أو مصالح الوسط المفتوح أو الجمعيات أو الهيئات العمومية المهتمة بشؤون الطفولة.

- كما يجوز لقاضي الأحداث أن يتدخل تلقائياً .
  - يمكن تلقي الإخطار المقدم من الطفل شفاهة<sup>2</sup>.
- فالمشرع الجزائري حصر تدخل قاضي الأحداث بموجب تقديم عريضة إليه من طرف أشخاص محددین على سبيل الحصر و الذي عددهم على النحو التالي :

- 1- والد القاصر أو والدته .
- 2- الشخص الذي تسند إليه .
- 3- الوالي لمكانة إقامة القاصر .

1 - المادة 21 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

2 - المادة 32 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

4- رئيس المجلس الشعبي البلدي لمكان إقامة القاصر طبقا للمادة 15 قانون الإجراءات الجزائية له صفة الضبطية القضائية وهو يتمتع بصفة الضبطية الإدارية وفقا للقانون و هو أكثر اطلاعا ما يجري في بلديته.

5- وكيل الجمهورية لمكان إقامة القاصر : بناء على محاضر الضبطية القضائية أن حدثا في خطر .

6- المندوبون المختصون بالإفراج المراقب : بحكم مهمتهم في تتبع ومراقبة الأحداث المفرج عنهم<sup>1</sup>.

كما أجازت نفس المادة إمكانية تدخل قاضي الأحداث من تلقاء نفسه من أجل تقديم الحماية للحدث الموجود في خطر معنوي سواء في حالة اكتشافه لذلك بصدده قيامه بتحقيق مع حدث آخر أو في حالة إيجاده لأحداث متشردين فيطلب من وكيل الجمهورية أن يأمر الضبطية القضائية بإحضارهم و تقديمهم أمامه ليقدم عريضة إلى القاضي الأحداث ، و بهذا فإن المشرع أزال جميع العراقيل التي يمكن أن تحول دون تدخل قاضي الأحداث لحماية الحدث و اتخاذ تدابير إزاءه خاصة في حالة الاستعجال، واشترط إبلاغ وكيل الجمهورية بدون إبطاء من قبل القاضي الأحداث الذي لم ترفع أمام القضية من قبل وكيل الجمهورية .

- كما أن نفس المادة لم تمنع من تقديم العريضة من طرف القاصر نفسه قصد توفير الحماية له : فالجهات المعنية تقبل العرائض و الشكاوي من جميع المواطنين طبقا لنص المادة 139 من دستور 1996 "تحمي السلطة القضائية المجتمع و الحريات و تضمن للجميع و لكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية" .

### الفرع الثاني: كيفية التحقيق مع الحدث في خطر معنوي

بعد أن أصبح من المسلم به في علم النفس و الإجرام و الاجتماع و القانون أن الأحداث يتمتعون بعقليات و طباع خاصة و أنهم فالجريمة". رعاية و عناية خاصة من المعاملة تشعرهم دائما بالأمن و الطمأنينة<sup>2</sup> و سعيًا من المشرع لفهم شخصية الحدث و عوامل انحرافه او التي تؤدي إلى انحرافه منح لقاضي الأحداث مجموعة من الصلاحيات التي تحول له اتخاذ إجراءات كفيلة بحماية الحدث من جهة وإصلاحه من جهة أخرى ، وعليه يجب أن يعرف قاضي الأحداث شخصية الحدث أولا و ذلك بالاستماع إليه و لوالديه و كل شخص يمكن أن يستعين به في هذا المجال، وبهذا يمكن تحديد موطن الداء و اختيار الإجراء الكفيل لتخليص الحدث منه.

وتتمثل هذه الإجراءات التي تساعد في الترف على شخصية الحدث فيما يلي<sup>3</sup>:

1 - د/ محمد عبد القادر قواسمية ، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دت، ص: 140 .

2 - صباحة فيصل، مرجع سابق، ص: 13.

3 - المرجع نفسه ، ص: 14.



**1- سماع الحدث:** هو إجراء يفرض نفسه فيتنس لقاضي الأحداث مناقشة الحدث حول الحالة التي وجد فيها ومعرفة الظروف التي أدت إلى وجوده في إحدى صور الخطر المعنوي، وذلك بعد إشعاره بالطمأنينة وجذب انتباهه وعدم الظهور في مظهر السلطة حتى لا يخاف وعدم الخوض في مناقشة قانونية لا يفهمها الحدث، وعدم تضخيم أخطائه لأن كل ذلك يؤدي بالحدث إلى الكذب، وكذلك السعي لإقناع الحدث بأن الغرض من مثوله أمامه هو مساعدته وإخراجه من المشاكل المحيطة به، ويخبره بأن له الحق بالاستعانة بمحام وكل ذلك أمام ممثله الشرعي وهذا ما نصت عليه المادة 33 من قانون 12/15.

**2- سماع والدي القاصر أو ولي أمره:** يستعين قاضي الأحداث بوالدي الحدث أو وليه من أجل معرفة شخصية الحدث بصفة واضحة، ويستمع إليهم ويسجل آرائهم بالنسبة لوضع القاصر ومستقبله المادة 33 من قانون 12/15، وسماع والدي الحدث إجراء مهم قد يكون هو الأساس الذي يعتمد عليه قاضي الأحداث في تحديد شخصية الحدث والداء الذي يعاني منه هذا الأخير، وبالتالي اتخاذ الإجراء الصحيح للحدث.

**3- التحقيق الاجتماعي والفحوص الطبية والعقلية والنفسية للحدث:** هذا الإجراء نصت عليه المادة 34 من قانون 12/15 بقولها " يتولى قاضي الأحداث دراسة شخصية الطفل، لاسيما بواسطة البحث الاجتماعي والفحوص الطبية والعقلية والنفسية ومراقبة السلوك ويمكنه مع ذلك إذا توفرت لديه عناصر كافية للتقدير أن يصرف النظر عن جميع هذه التدابير أو أن يأمر ببعض منها".

- وحسب نص المادة 35 من قانون 12/15 يجوز لقاضي الأحداث أثناء التحقيق أن يتخذ بشأن الطفل وبموجب أمر بالحراسة المؤقتة أحد التدابير التالية:

- إبقاء الطفل في أسرته.
  - تسليم الطفل لوالده أو لوالدته الذي لا يمارس حق الحضانة عليه، ما لم تكن قد سقطت عنه بحكم.
  - تسليم الطفل إلى أحد أقاربه.
  - تسليم الطفل إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة.
- كما أن يكلف مصالح الوسط المفتوح بملاحظة الطفل في وسطه الأسري أو المدرسي.

كما للقاضي الأحداث أن يأمر بوضع الطفل بصفة مؤقتة في:



- مركز متخصص في حماية الأطفال في خطر.
- مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة.
- مركز أو مؤسسة استشفائية، إذا كان الطفل في حاجة إلى تكفل صحي أو نفسي ولا يمكن أن تتجاوز مدة التدابير المؤقتة مدة 06 أشهر ويعلم بها قاضي الأحداث الطفل أو ممثله الشرعي خلال 48 ساعة من صدورها بأي وسيلة<sup>1</sup>.

هذا ما نصت عليه المادة 37 من قانون 12/15.

- بعد الانتهاء من التحقيق يقوم قاضي الأحداث بإرسال ملف القضية إلى وكيل الجمهورية للاطلاع عليه ويقوم باستدعاء الطفل ومثله الشرعي والمحامي عند الاقتضاء.

- ويتخذ قاضي الأحداث بموجب أمر أحد التدابير الآتية:

- إبقاء الطفل في أسرته، تسليم الطفل لوالده أو لوالدته الذي لا يمارس حق الحضانة ما لم تكن قد سقطت عنه بحكم.

- تسليم الطفل إلى أحد أقاربه.

- تسليم الطفل إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة.

- تكليف الوسط المفتوح بمتابعة الطفل وتقديم الحماية.

- كما يجوز لقاضي الأحداث حسب ما جاء في مادة 41 أن يأمر بوضع الطفل في:

- مركز متخصص في حماية الأطفال في خطر.

- مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة.

- وهذه التدابير المقررة لمدة 02 سنتين قابلة للتجديد ولا يمكن أن تتجاوز بلوغ الطفل سن الرشد الجزائري، ويمكن لقاضي الأحداث أن يمددها لسن 21 سنة بطلب من سلم إليه الطفل أو من قبل الطفل أو من تلقاء نفسه.

- ويمكن أن تنتهي بمجرد طلب من الطفل بعد أن يصبح قادرا على التكفل بنفسه وهذه الأوامر غير قابلة للطعن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المادتان: 34، 35 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

<sup>2</sup> - المادتان: 41 ، 43 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

## المطلب الثاني : الحدث الجانح

## الفرع الأول: إجراءات التحقيق مع الحدث الجانح.

إن مشكلة جنوح الأحداث من المشكلات الجوهرية التي تجابه المجتمع نظرا لكونها تمس فئة عمرية مهمة، إلا وهي فئة الفتيان الصغار والمراهقين الشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، وقد خصهم المشرع الجزائري بإجراءات وتدابير خاصة<sup>1</sup>.

- وقد عرفته المادة 02 من قانون 12/15 لحماية الطفل " الطفل الجانح الذي يرتكب فعلا مجرما والذي لا يقل عمره عن 10 سنوات، وتكون العبرة في تحديد سنه يوم ارتكاب الجريمة"<sup>2</sup>.

وقد اهتم المشرع الجزائري بالأحداث الجانحين والأحداث المعرضين للانحراف تطبيقا للسياسة الجنائية بهدف الوقاية والإصلاح وجاءت الأحكام المتعلقة بإجرام الأحداث واردة في كل من قانون العقوبات في المواد: 49، 50، 51، وقانون حماية الطفل 12\_15، وستتناول بالدراسة التحقيق مع الحدث الجانح من قبل قاضي الأحداث وقاضي والتحقيق المختص بشؤون الأحداث.

**أولا : كيفية التحقيق مع الحدث في حالة ارتكابه مخالفة:** بعد أن يفصل قاضي المخالفات في المخالفة المرتكبة من قبل الحدث بالإدانة ويرى 12/15. صالح الحدث اتخاذ تدبير مناسب فإنه يحيل الملف بعد النطق بالحكم إلى قاضي الأحداث بمعرفة وكيل الجمهورية للتحقيق مع الحدث باعتباره في خطر معنوي، وتقدير ما إذا كان يجب وضعه تحت نظام الإفراج المراقب فهو تدبير من التدابير المخولة لقاضي الأحداث<sup>3</sup>.

- فقاضي الأحداث لا يجري بحثا اجتماعيا ولا فحص طبي، لأن التحقيق أصلا في مواد المخالفات جواز وليس إجباري وهذا ما نصت عليه المادة 64 من قانون 12/15.

- كما أنه تطبق على المخالفات المرتكبة من طرف الطفل قواعد الاستدعاء المباشر أمام قسم الأحداث وهذا ما نصت عليه المادة 65 من قانون 12/15<sup>4</sup>.

1 - د/ بولحية شهيرة ، المرجع السابق ،ص83.

2 - المادة 02 من قانون 12/15، المتعلق بحماية الطفل.

3 - د/ حسين بن الشيخ، مبادئ قانون الجزائري العام، دار هومة للطباعة والنشر، 2000، الجزائر، ص 200.

4 - المادة 65 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

ثانيا: كيفية التحقيق مع الحدث في حالة ارتكابه جنحة أو جناية

- في حالة ارتكابه جنحة : يختص قاضي الأحداث بالتحقيق في كافة أنواع الجرائم مخالفات، جنح وجنایات المرتكبة من طرف الطفل، أما بالنسبة لإجراء التحقيق فنصت المادة 64 من قانون حماية الطفل على أن التحقيق إجباري في الجنایات والجنح وجوازي في المخالفات، وله صلاحيات واسعة من أجل التعرف على شخصية الطفل و إظهار الحقيقة المادة 68 من قانون حماية الطفل، ويجب حضور محام مع الطفل طبقا للمادة 67 من نفس القانون، وحضور ممثله الشرعي بصفته مسئولا مدنيا عنه ويجب على قاضي الأحداث أن يخطره بالمتابعة والإجراءات التي سيتخذها ضده، كما أن التحقيق الاجتماعي إجباري خصوصا في الجنایات والجنح وهو جوازي في المخالفات طبقا للمادة 66 من قانون حماية الطفل، وهذه نفس توجيهات (قواعد بكين) والتي نصت في القاعدة 01-12 على ضرورة التقارير التقني الاجتماعي، وأما المشرع الفرنسي فأعطى لقاضي الأطفال دور مركزي ومحوري في قضايا الأحداث<sup>1</sup>. وفيما يلي نتناول إجراءات التحقيق التي يقوم بها الأحداث:

1- استجواب المتهم الحدث بحضور المسئول المدني: لقد نصت المادة 68 من قانون حماية الطفل على أن قاضي الأحداث يخطر الطفل ومثله الشرعي بالمتابعة، وذلك من أجل حضور أثناء سير الإجراءات<sup>2</sup>.

ويشرع قاضي الأحداث في استجواب المتهم الحدث بحضور مسئوله المدني والمحامي ويحيطه علما بكل واقعة من الوقائع المنسوبة إليه، كما يقوم بسماع المسئول المدني أو من ينوب عنه في محضر، ولمعرفة كيفية قيام قاضي الأحداث بالتحقيق مع الحدث الجانح لابد من الرجوع إلى إحكام التحقيق الابتدائي فيتم استجواب المتهم الحدث على مرحلتين :

أ- الاستجواب عند الحضور الأول : وهي عبارة عن أسئلة حول هويته وعما هو منسوب إليه بدون مناقشة.

ب- الاستجواب الجوهري: يقصد به استجواب المتهم الحدث في الموضوع و مواجهته بأدلة الاتهام حتى يتسنى له الدفاع عن نفسه.

ت- المواجهة: وهو إجراء جوازي يخضع لسلطة قاضي الأحداث، وهو الذي يحدد إطار المواجهة و الأشخاص الذين يريد مواجهتهم، و المسائل التي يركز عليها.

1 - د/ عبادة سيف الإسلام، الأحكام الإجرائية الخاصة بالطفل الجانح في قانون حماية الطفل الجزائري، دراسة مقارنة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ، عدد 17 جوان 2017.

2 - المادة 68 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل، مرجع سابق.

2- حضور المحامي إلى جانب الحدث الجاني: إن حضور المحامي إلى جانب الحدث الجاني إجراء إجباري أولي يترتب على تخلفه بطلان إجراءات التحقيق المادة 67 من قانون حماية الطفل، وإذا لم يقيم الطفل أو ممثله الشرعي يتعين محامي يعين له قاضي الأحداث محاميا من تلقاء نفسه أو يعهد ذلك إلى نقيب المحامين.

3- إجراء بحث اجتماعي عن الحدث الجاني: يقوم قاضي الأحداث بإجراء البحث الاجتماعي باعتباره إجراء إجباري من أجل جمع المعلومات عن الحالة المادية و الأدبية لأسرة الحدث، عن طبع الحدث و سوابقه و مواظبته في الدراسة و سلوكه، وذلك بهدف تعرف على شخصيته و الوصول إلى الحقيقة، ويعهد بهذا الجراء إلى المصالح الاجتماعية سواء لمتدوبي الأحداث الدائمين منهم أو المتطوعين أو إلى الأخصائيين الاجتماعيين أو الأشخاص الحائزين على شهادة الخدمة الاجتماعية المؤهلين لهذا الغرض<sup>1</sup>.

4- سرية التحقيق مع الحدث الجاني: حرص المشرع الجزائري بموجب المادة 11 من قانون الإجراءات الجزائية على أن تكون إجراءات التحري و التحقيق سرية مالم ينص القانون على خلاف ذلك ودون إضرار بحقوق الدفاع، و كل شخص يساهم في هذه الإجراءات ملزم بكتمان السر المهني، وذلك تحت طائلة الجزاءات المنصوص عليها في قانون العقوبات<sup>2</sup>.

- كيفية التحقيق مع الحدث في حالة ارتكابه جنائية: فيما يتعلق بنوع الأعمال التي يقوم بها قاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث، لا تختلف عن الإجراءات المعتادة، أي أنها لا تختلف عن قواعد التحقيق الخاصة بالبالغين، وتنقسم هذه القواعد إلى قواعد تتخذ في مواجهة الملف وأخرى في مواجهة المتهم وهو ما سنتطرق إليه في العنصرين التاليين:

1- إجراءات التحقيق في مواجهة المتهم الحدث: يستدعي قاضي التحقيق المكلف بشؤون الأحداث الحدث وولييه، أو يقوم باستخراجه إذا كمان محبوسا مؤقتا ويتم سماع الولي واستجواب الحدث وفق للمادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية في محضر مكتوب.

<sup>1</sup> - نشناش منية، دفاص عدنان، واقع مراكز رعاية الأحداث في الجزائر ودورها في إعادة إدماج الأحداث الجانحين، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة، بعنوان: الحقوق والضمانات المقررة لحماية الأحداث أثناء التحقيق، 2016، يومي: 04-05 ماي 2016، ص: 5، 6.

<sup>2</sup> - صباحة فيصل، مرجع سابق، ص: 20.

ويتمك الاستجواب الإجمالي الذي هو حوصلة لما توصل إليه التحقيق، كما يقوم القاضي بسماع الضحية والشهود، وإجراء المواجهة في حالة الضرورة وإعادة تمثيل الجريمة، إجراء الخبرة، وكذا المعاينة إن اقتضى الأمر وله أن يعهد بإجراء البحث الاجتماعي وأن يأمر بإجراء الفحص الطبي ونفسي وحضور المحامي وجوبي، وله أن يأمر بأي تدبير مؤقت يراه مناسب لحالة الحدث في انتظار إتمام الإجراءات<sup>1</sup>.

2- إجراءات التحقيق في مواجهة الملف: يقوم قاضي التحقيق المكلف بالأحداث بالتحقيق في قضايا الأحداث وفق القواعد العامة، وتبعاً لذلك فإنه:

- يجري المعاينات المادية طبقاً لنص المادة 79 من قانون الإجراءات الجزائية وذلك بغرض ثبات الآثار المادية التي تخلفت عن الجريمة، وإثبات الوسيلة التي استعمل في ارتكاب الجريمة أو المكان التي وقعت فيه.
- يجري التفتيش طبقاً لنصوص المواد: 45، 47، 48، 80، 81، 82 من قانون الإجراءات الجزائية في جميع الأماكن التي يمكن العثور فيه على وثائق أو أشياء يكون كشفها مفيداً لإظهار الحقيقة.
- يضبط الأشياء والوثائق التي يرى أنها مفيدة لإظهار الحقيقة.
- يجري الانابات القضائية متى كان اللجوء إليها ضرورياً.
- يجري الخبرة القضائية لتقدير المسائل الفنية التي تعرضه أثناء التحقيق<sup>2</sup>.

**الفرع الثاني: ضمانات الحدث أثناء التحقيق:** رغم أن المشرع الجزائري وزع التحقيق في قضايا الأحداث بين هيئات قضائية مختلفة إلا أنه وحد الضمانات والحقوق التي تحمي الحدث في مرحلة التحقيق بغض النظر عن الجهة القضائية المكلفة بذلك، وتمثل هذه الضمانات في ما يلي:

1- **قرينة البراءة:** اتراض براءة المتهم حتى تثبت إدانته بحكم قضائي قاعدة أساسية من قواعد الإجراءات الجنائية تحقق مصلحة المتهم ومصلحة المجتمع في آن واحد، وقرينة البراءة ترتب آثار هامة بالنسبة لموقف المتهم أهمها: أن عبئ إثبات وقوع الجريمة ونسبها إلى المتهم يقع على عاتق سلطة الاتهام وأن الشط يفسر لصالح المتهم لأن الأصل فيه البراءة<sup>3</sup>.

1 - د/ زيدومة درياس، المرجع السابق، ص 205.

2 - د/ أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، الطبعة السادسة منقحة ومتممة في ضوء قانون 2004/11/10، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 86، 87، 92.

3 - د/ فتوح عبد الله الشاذلي، قواعد الأمم المتحدة لتنظيم قضاء الأحداث (دراسة تأصيلية مقارنة بقوانين الأحداث العربية)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص: 75.

2- الحق في التزام الصمت: بالرجوع إلى نص المادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية فإن

المتهم حر في عدم الإدلاء بأي قرار وطبقا لهذا الحق يكون للحدث الحرية الكاملة في الإجابة على الأسئلة التي يوجهها له قاضي الأحداث، أو قاضي التحقيق المكلف بالأحداث أو الامتناع عن ذلك دون إجباره على ذلك، فلا يمكن انتزاع الأجوبة ولا يعد التزام الصمت اعترافا بالتهمة المنسوبة إليه.

3- الحق في حضور أحد الوالدين أو الوالي: نصت المادة 11 من قانون الإجراءات الجزائية على أن إجراءات التحري

والتحقيق سرية وهذا هو الأصل فالتحقيق يكون سري بالنسبة للجمهور وعلنية بالنسبة لأطراف القضية من شهود وملتهم وضحايا<sup>1</sup>، وهذا ما نصت عليه المادة 68 من قانون حماية الطفل " يخطر قاضي الأحداث الطفل وممته الشرعي بالمتابعة.

4- الحق في الاستعانة بمحام: حق الدفاع هو أهم الضمانات المقدمة للحدث أثناء مرحلة التحقيق، وهذا ما نصت عليه

المادة 67 من قانون 12/15 " إن حضور المحامي لمساعدة الطفل وجوبي في جميع مراحل المتابعة والتحقيق والمحاكمة" وإذا لم يتم الطفل أو ممثله الشرعي بتعيين محام يعين له قاضي الأحداث محاميا من تلقاء نفسه<sup>2</sup>، أو يعهد بذلك إلى نقيب المحامين، وفي حالة التعيين التلقائي، يختار محام من قائمة تعدها شهريا نقابة المحامين وفقا للشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

<sup>1</sup> - نشاش منية، دفاص عدنان ، مرجع سابق، ص:04،05.

<sup>2</sup> - المادتان: 67،68 من قانون حماية الطفل.

## المبحث الثاني: التدابير والأوامر المتخذة من قبل قاضي الأحداث.

يعتمد قاضي الأحداث قبل تقرير التدبير على أربعة معايير وهي:

- معيار السوابق العدلية للحدث.
- معيار مدى خطورة الجريمة.
- معيار الحالة الاجتماعية.
- معيار سن الحدث.

ومن خلال هذه المعايير يقرر التدبير الذي يتخذه ضد الحدث،<sup>1</sup> وهذه التدابير هي:

### المطلب الأول: التدابير المؤقتة المتخذة من قبل قاضي الأحداث.

إن التدابير التي يتخذها قاضي الأحداث بموجب أمر مؤقت تختلف حسب ما إذا كان الحدث في خطر معنوي أو في حالة جنوح وبحسب الأوضاع والظروف التي تجعل من القاضي يقرر اتخاذها، وبالتالي هناك فرق التدبير المتخذ في حق الحدث المعرض لخطر معنوي وبين الحدث جانح على النحو التالي:

### الفرع الأول: التدابير المتخذة في حق الحدث المعرض لخطر معنوي:

يمكن لقاضي الأحداث أثناء التحقيق أن يتخذ أمر بالحراسة المؤقتة وكذلك التدابير التالية وفقا لنص المادة 35 من قانون 12/15 وهي:

- إبقاء الطفل في أسرته.
- تسليم الطفل لوالده أو والدته الذي لا يمارس حق الحضانة عليه، ما لم تكن قد سقطت منه بحكم.
- تسليم الطفل إلى شخص أو إلى عائلة جديرة بالثقة.
- كما يمكنه أن يكلف مصالح الوسط المفتوح بملاحظة الطفل في وسطه الأسري أو المدرسي أو المهني<sup>2</sup>.
- ويمكن وضعه بصفة مؤقتة في مركز حماية الطفولة في خطر أو في مصلحة مكلفة بذلك أو مركز أو مؤسسة استشفائية، ولا يتجاوز التدبير ستة (06) أشهر كما يجب على قاضي الأحداث إعلام الطفل وممثله الشرعي بهذه التدابير في مخلة 48 ساعة من صدورهما.

1- د/ محمد حزيق، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الخامسة 2010، ص176، 175.

2- المادة 35 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

-وحسب نص المواد 40، 41، 42 من قانون حماية الطفل يسمع قاضي الأحداث بمكتبه كل الأطراف ويتخذ بموجب أمر أحد التدابير كإبقاء الطفل في أسرته وتسليمه لوالده أو والدته أو أحد أقاربه أو شخص أو عائلة جديرين بالثقة، أو تكليف مصالح الوسط المفتوح بمتابعة وملاحظة الطفل وتقديم الحماية له، وتقديم تقريراً دورياً للقاضي حول تطور وضعيته ويجوز للقاضي وضع الطفل في مركز متخصص لحماية الأطفال في خطر، أو في مصلحة مكلّفة بمساعدة الطفولة.

-وهذه التدابير المقررة لسنتين قابلة للتجديد، ولا يمكن أن تتجاوز تاريخ بلوغه سن الرشد الجزائري ويمكن تمديد إلى 21 سنة، ويمكن أن تنتهي بأمر منه<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: التدابير المتخذة في حق الطفل الجانح:

إن التدابير المقررة للأحداث الجانحين في جوهرها تعتبر تدابير تربوية وقد تقرر بما يتناسب مع عملية إصلاح الطفل، بعيدة عن فكرة الألم الكامنة في العقوبة والمخصصة للبالغين، وحسب الدراسات فإن اللجوء إلى هذه التدابير في سن مبكرة يكون لإصلاح الأطفال الجانحين، وهذا قبل أن يعتادوا على الإجرام خاصة وأنهم ضحية ظروف متعددة كان تربيتها الخصبية، فكان من مصلحتهم فرض الإجراءات والتدابير لحمايتهم وتأهيلهم وإبعادهم عن العوامل السيئة التي تدفعهم للانحراف باعتباره يتحمل قسطاً من المسؤولية التقصيرية في معالجتهم وتربيتهم<sup>2</sup>، وتتمثل هذه التدابير حسب نص المادة 70 من قانون حماية الطفل فيما يلي:

- تسليم الطفل إلى ممثله الشرعي أو إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة.
- وضعه في مؤسسة معتمدة مكلفة بمساعدة الطفولة.
- وضعه في مركز متخصص في حماية الطفولة الجانحة.

ويمكنه عند الاقتضاء، الأمر بوضع الطفل تحت نظام -الحرية المراقبة- وتكليف مصالح الوسط المفتوح بتنفيذ ذلك. تكون التدابير المؤقتة قابلة للمراجعة والتغيير.

إذا كانت هذه التدابير غير كافية يمكن للقاضي الأحداث أن يأمر بأمر بالوضع تحت الرقابة القضائية وفقاً لإجراءات قانون الإجراءات الجزائية إذا كانت الأفعال المنسوبة لطفل قد تعرضه لعقوبة الحبس.

<sup>1</sup> - المواد: 40، 41، 42 من قانون 12/15 المعلق بحماية الطفل.

<sup>2</sup> - صباحة فيصل، مرجع سابق، ص: 25.



واستثناء يمكن لقاضي الأحداث أحيانا حبس الطفل مؤقتا لسلامة التحقيق أو لمنع فراره أو حماية له، والحبس إن كان مؤقتا فهو إجراء بالغ الحدة وحالاته تعبر صعبة جدا ويجب ان تكون كل التدابير غير ممكنة حتى نلجأ إليه، وتعتبر حالة خطيرة ويجب على القاضي ان لا يلجأ إليه إلا إذا كان هذا التدبير ضروريا<sup>1</sup>.

وباعتبار أن الحبس المؤقت من أخطر الإجراءات لما فيه من سلب حرية الطفل وكان الهدف منه هو ضمان سلامة التحقيق من خلال وضع الطفل المتهم تحت تصرف المحقق والحيلولة دون تمكينه من العبث بأدلة الدعوى أو التأثير على الشهود أو تهديد المجني عليه ولكن تحت تأثير أفكار الدفاع الاجتماعي اتسع نطاق الهدف لكي يشمل أيضا الوقاية أو الاحتراز دون رجوع الطفل إلى الجريمة المنسوبة إليه، أو وقايته من احتمالات الانتقام منه، أو لتهدئة الشعور العام الناتج بسبب جسامة الجريمة وضمن تنفيذ الحكم على الطفل.

وبالرجوع إل قانون حماية الطفل والذي ينص في فقرته الثانية على أنه "لا يمكن وضع الطفل الذي يقل سنه على ثلاثة عشر (13) سنة رهن الحبس المؤقت<sup>2</sup>.

كما نجد نص المادة 73 من قانون حماية الطفل الذي ينص على انه لا يمكن في مواد الجرح، إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة هي الحبس اقل من 3 سنوات أو يساويها، إيداع الطفل الذي يتجاوز سنه ثلاث عشر سنة رهن الحبس المؤقت، وإذا كان الحد الأقصى للعقوبة هي الحبس أكثر من 3 سنوات فإنه لا يمكن إيداع الطفل الذي يبلغ سنه 13-16 سنة رهن الحبس المؤقت إلا في الجرح التي تشكل إخلالا بالنظام العام أو عندما يكون هذا الحبس ضروريا للطفل ولمدة 2 شهرين غير قابلة للتجديد، كما انه لا يجوز وضع الطفل الذي يبلغ من العمر من 16-18 رهن الحبس المؤقت إلا لمدة شهرين قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وفي مادة الجنايات مدة الحبس هي شهرين قابلة للتמיד وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، وكل تمديد لا يتجاوز الشهرين<sup>3</sup>.

1 - المادة 70 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

2 - المادة 72 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

3 - المادتان: 73 و75 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

المطلب الثاني: الأوامر القصرية وأوامر التصرف.

أعطى المشرع الجزائر لقاضي المحقق في قضايا الأحداث الجانحين أثناء التحقيق سلطة اتخاذ أوامر قصرية كلما دعت مقتضيات التحقيق ذلك كونها أوامر تمس بجرية الحدث بالإضافة إلى أوامر التصرف عند نهاية التحقيق وستتناولها كالآتي:

الفرع الأول: الأوامر القصرية المتخذة ضد الحدث الجانح.

خول المشرع لقاضي التحقيق أثناء التحقيق مع البالغين سلطة اتخاذ أوامر قصرية لضبط وإحضار المتهمين وإيداعهم في المؤسسات العقابية، وتعد هذه الأوامر من أخطر المهام المنوطة بقاضي التحقيق لما تشكله من انتهاكات على الحرية الفردية وهذه الأوامر هي: الأمر بالإحضار، الأمر بالقبض، الأمر بالحبس المؤقت وتمديده، وبدائل هذا الأخير وهي الرقابة القضائية والإفراج وهي نفس الأوامر التي يجوز إصدارها من طرف قاضي الأحداث، وقاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث وهذه الأوامر هي:

1- **الأمر بالإحضار:** الأصل أن هيئات التحقيق في مجال الأحداث لا يلجأ إلى إصدار الأمر بالإحضار إلا في الحالات التي تستدعي ذلك فهي تقوم باستدعاء الحدث ووليّه للحضور بترقية رسمية، وفي حالة رفض الحدث ووليّه الحضور، فإن القاضي المحقق يصدر أمراً للقوة العمومية لاقتياد المتهم الحدث ومثوله أمامه على الفور، يبلغ هذا الأمر وينفذ بمعرفة أحد ضباط أو أعوان الضبط القضائي الذي يتعين عليه عرضه على المتهم وتسليمه نسخة منه طبقاً لما نصت عليه المادة 110 من قانون الإجراءات الجزائية، فالأصل في تنفيذ الأمر بالإحضار لا يتم فيه اللجوء إلى القوة العمومية إلا في حالة رفض المتهم الحدث المثول أمام قاضي الأحداث.

2- **الأمر بالقبض:** عرفته المادة 119 من قانون الإجراءات الجزائية على انه الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق إلى القوة العمومية بالبحث عن المتهم واقتياده إلى المؤسسة العقابية المنوه عنها في الأمر حيث يجري تسليمه وحبسه.

- ويجوز لقاضي التحقيق إصدار الأمر بالقبض بعد اخذ رأي وكيل الجمهورية في حالتين:

1- إذا كان المتهم في حالة فرار.

2- إذا كان مقيماً خارج إقليم الجمهورية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - صباحة فيصل، مرجع سابق، ص: 26.

ويعد تنفيذ الأمر بالقبض، ويتوجب استجواب المتهم خلال 48 ساعة من اعتقاله، فإذا بقي في المؤسسة العقابية أكثر من 48 ساعة دون استجواب اعتبر محبوسا تعسفيا طبقا لنص المادة 121 من قانون الإجراءات الجزائية.

**3- الأمر بالحبس المؤقت:** يقصد بالحبس المؤقت سب حرية المتهم بإيداعه الحبس خلال مرحلة التحقيق الابتدائي، وهو اخطر إجراء من الإجراءات لمقيدة للحرية قبل المحاكمة<sup>1</sup> وهذا الإجراء يمس الحدث بشروط شكلية وأخرى موضوعية نصت عليها المواد 71، 72، 73 من قانون 12/15 لحماية الطفولة.<sup>2</sup>

#### الشروط الموضوعية:

- 1- استجواب المتهم.
- 2- أن تكون الجريمة المنسوبة للمتهم جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس دون المخالفات.
- 3- أن تكون الالتزامات الرقابة القضائية غير كافية المادة 71 من قانون 12/15.
- 4- وجوب إصدار الأمر بإيداع تنفيذًا لأمر الوضع رهن الحبس المؤقت.

#### الشروط الشكلية:

- 1- أن يصدر الأمر بالحبس المؤقت من قاضي مختص.
  - 2- أن يكون الأمر مسببا.
  - 3- أن يحدد الأمر مدة الحبس المؤقت.
- كما أنه لا بد من احترام مدة الحبس المؤقت المنصوص عليها في المادة 73 من قانون حماية الطفل.

**الفرع الثاني: أوامر التصرف في ملف التحقيق:** بعد انتهاء قاضي الأحداث وكذا قاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث من التحقيق مع الحدث الجانح، يرسل الملف، بعد ترقيمه من طرف أمين الضبط التحقيق إلى وكيل الجمهورية الذي يتعين عليه تقديم طلباته خلال اجل لا يتجاوز خمسة (05) أيام من تاريخ إرسال الملف حسب ماورد في المادة 77 من قانون حماية الطفل.

وبعد تقديم وكيل الجمهورية لطلباته التي يراها مناسبة يكون لجهة التحقيق في الجريمة سواء قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث إصدار أحد الأمرين:

<sup>1</sup> - د/أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 101.

<sup>2</sup> المواد: 71 و72 و73 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

## 1- الأمر بأن لا وجه للمتابعة:

حسب نص المادة 78 من قانون حماية الطفل إذا رأى قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المكلف بالأحداث أن لوقائع لا تكون أي جريمة أو أنه لا توجد دلائل كافية ضد الطفل أصدر أمراً بالأمر لا وجه للمتابعة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 163 من قانون الإجراءات الجزائية.

## 2- الأمر بالإحالة:

بالرجوع إلى نص المادة 79 من قانون حماية الطفل إذا رأى قاضي الأحداث أن الوقائع تكون مخالفة أو جنحة، أصدر أمراً بالإحالة أمام قسم الأحداث، وإذا رأى قاضي التحقيق المكلف بالأحداث أن الوقائع تكون جنائية أصدر أمراً بالإحالة أمام قسم الأحداث لمقر المجلس القضائي المختص<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -المواد:77,78,79من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

# الفصل الثالث

ملاحيات قاضي الأحداث  
باعتباره جهة حكم

## الفصل الثالث: صلاحيات قاضي الأحداث باعتباره جهة حكم.

إن مرحلة المحاكمة هي أم المراحل التي يمر بها الحدث المنحرف، فخلالها يتقرر مصيره، وقد تضمن القواعد الدولية المتعلقة بقضاء الأحداث عددا من مبادئ التي تضمن للحدث في مرحلة المحاكمة معاملة ملائمة لظروفه وشخصيته، وتؤمن له حريته ومصالحته، وتضعه في جو من التفهم يتيح له أن يشارك في الإجراءات، ويعبر عن نفسه بحرية ويدافع عن حقوقه ويثبت عن طريق مستشاره القانوني أو محاميه براءته أو عدم مسؤوليته أو ارتكابه الجريمة في ظروف مخففة<sup>1</sup>.

كما يكمن الطابع المتميز في تشكيلة قسم الأحداث الخاصة والمتميزة عن باقي التشكيلات الأخرى المتواجدة في المحكمة ويبرز كذلك من خلال الدور المنوط بقاضي الأحداث الذي جمع بين سلطات التحقيق والحكم والإشراف على التنفيذ، وهو استثناء خص به المشرع الجزائري دون سواه وعليه فمهمة قاضي الأحداث لا تنتهي باستصدار الحكم كما هو الحال بالنسبة للمجرمين البالغين، بل يمتد دوره لما إلى مرحلة تنفيذه وذلك بالتعديل والإشراف والرقابة لتكون مهمته شبيهة إلى حد بعيد بدور قاضي تطبيق العقوبات.

وبالتالي سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة العناصر التالية:

### المبحث الأول: الجهة المختصة بمحاكمة الأحداث.

تعد الجهة المختصة بمحاكمة الأحداث هيئة تربوية تهدف إلى إصلاح الحدث وتهذيبه وحمايته في آن واحد، وعلى هذا الأساس ميزها المشرع بشيء من الخصوصية على عكس محكمة البالغين وجعل تشكيلة قسم الأحداث تأخذ طابع مزدوج يشمل العنصرين القانوني والاجتماعي معا (تكلمنا عليها في الفصل الأول الفرع الثاني تشكيل قسم الأحداث) وهدفه في ذلك مراعاة مصلحة الحدث.

<sup>1</sup> - د/ نجاة جرجس جدعون، مرجع سابق، ص 607.

المطلب الأول: الاختصاص الإقليمي والنوعي لجهات الحكم:

الفرع الأول: الاختصاص الإقليمي لجهات الحكم.

يتحدد الاختصاص الإقليمي لجهات الحكم حسب نص المادة 60 من قانون حماية الطفل بالمحكمة التي ارتكبت الجريمة بدائرة اختصاصها أو التي بها محل إقامة أو مكن الطفل أو ممثله الشرعي أو محكمة المكان الذي ثر فيه على الطفل أو المكان الذي وضع فيه<sup>1</sup>.

وعليه فقسم الأحداث يمتد اختصاصه ليشمل دائرة اختصاص المحكمة وتحكمه في ذلك الضوابط التالية:

**1-مكان وقوع الجريمة:** يعتبر مكان وقوع الجريمة الأصل في الاختصاص لأنه يسهل كثيرا الحصول على الشهود، وإمكان معاينة الجريمة والظروف المحيطة بها والعبرة في تحديد مكان وقوع الجريمة هي وقوع الأعمال التنفيذية وقد اعتبر الفقه والقضاء أنه إذا ما وقعت هذه الأفعال التنفيذية في أكثر من دائرة قضائية يكون الاختصاص لكل محكمة وقع فيها بعض تنفيذ هذه الأفعال، وتكون الأسبقية للمحكمة التي تباشر إجراءات المتابعة القضائية<sup>2</sup>.

**2-محل إقامة الحدث أو والديه أو وصيه:** ويقصد بها مكان الإقامة المعتادة أو والديه أو وصيه.

**3-محكمة مكان العثور على الحدث:** تظهر أهمية هذا الضابط في حالة تعذر معرفة مكان وقوع الجريمة من البداية أو لم يكن للمتهم محل إقامة معروف وبذلك يكون المشرع قد نص على أن اختصاص المحكمة يكون بمكان القبض على المتهم ولو كان هذا القبض قد وقع لسبب آخر<sup>3</sup>.

**4-المكان الذي وضع فيه الحدث:** في هذه الحالة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع بدائرتها المكان الذي أودع فيه الحدث بعد إلقاء القبض عليه سواء بصفة مؤقتة أو دائمة. أما قسم الأحداث الموجود على مستوى محكمة مقر المجلس يمتد اختصاصه بنظر الجناية المرتكبة في حدود الاختصاص للمجلس للمجلس القضائي الكائنة به.

1 - المادة 60 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

2 - د/عبادة سيف الإسلام، مرجع سابق، ص 186-187.

3 - د/حزيب محمد، مرجع سابق، ص 179.

الفرع الثاني: الاختصاص النوعي لجهات الحكم:

يقوم الاختصاص النوعي لهيئات قضاء الأحداث على أساس طبيعة الجريمة وجسامتها وقانون العقوبات، قسم الجرائم من حيث جسامتها إلى جنائيات، جنح، مخالفات والأفعال التي يرتكبها الطفل لا تخرج على هذا التقسيم<sup>1</sup>.

1- بالنسبة للمخالفات: بموجب قانون حماية الطفل أصبح يعود اختصاص للنظر في قضايا المخالفات عن طريق الاستدعاء المباشر إلى قسم الأحداث طبقا لنص المادة 59/فقرة 1 قانون حماية الطفولة "يوجد في كل محكمة قسم الأحداث يختص بالنظر في الجنح والمخالفات التي يرتكبها الأطفال"<sup>2</sup>. بعد أن كان قسم المخالفات هو المختص بالنظر في المخالفات التي يرتكبها الحدث المتهم طبقا للمادة 446 من قانون الإجراءات الجزائية.

كما تنص المادة 64 من قانون حماية الطفل أن التحقيق في المخالفات يكون جوازيا.

والمادة 65 من نفس القانون تطبق على المخالفات المرتكبة من طرف الطفل قواعد الاستدعاء المباشر أما قسم الأحداث.

2- بالنسبة للجنح: يختص بالفصل في الجنح المرتكبة من قبل الأحداث طبقا لنص المادة 59 من قانون حماية الطفل التي تنص على أنه يوجد في كل محكمة قسم للأحداث يختص بالنظر في الجنح والمخالفات التي يرتكبها الأطفال.

3- بالنسبة للجنائيات: بالرجوع إلى نص المادة 59 من قانون حماية الطفل "يختص قسم الأحداث الذي يوجد بمحكمة مقر المجلس القضائي بالنظر في الجنائيات التي يرتكبها الأطفال".

4- الاختصاص النوعي لقسم الأحداث بالفصل في الدعوى المدنية: نص المشرع الجزائري في المادة 63 من قانون حماية الطفل على أنه يمكن لأي شخص تضرر من جريمة ارتكبها الطفل مهما كانت مخالفة، جنحة، جنائية، أن يتأسس كطرف مدني سواء أمام قاضي الأحداث، أو قاضي التحقيق المكلف بشؤون الأحداث أما في حالة الجنائيات لتي يرتكبها الأحداث، فإذا كان الطرف المدني هو المبادر بتحرك الدعوى العمومية فلا يجوز له الادعاء مدنيا إلا أمام قاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث مع إدخال مسعوله المدني<sup>3</sup>.

1 - حمو بن إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص: 399.

2 - المواد: 59 و64 و65 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

3 - المادتان: 59 و63 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

المطلب الثاني: إجراءات محاكمة الأحداث.

الفرع الأول: الضمانات الإجرائية المقررة للحدث أثناء المحاكمة:

تقضي القواعد 7، 8، 14، 15، من قواعد الأمم المتحدة الدينا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث لوجوب انطواء جميع مراحل الإجراءات القضائية بشأن الأحداث الجانحين على ضمانات أساسية لتحقيق المصلحة القصوى للحدث مراعاة لتكوينه النقص وعدم اكتمال إدراكه والظروف المشوبة المحيطة به، وتضم هذه الضمانات احترام حق الحدث في حماية خصوصياته تفاديا لأي ضرر قد يصيبه بفعل علنية لا مبرر لها أو نشر أي معلومات يمكن أن تؤدي إلى التعرف على هويته، وكذلك يجب أن تساعد الإجراءات على تحقيق المصلحة الفضلى للحدث أن تتم في جو من التفهم يتيح للحدث أن يشارك فيها وأن يعبر عن نفسه بحرية مع حقه في حضور الوالدين أو الوصي وإشراكهم في الإجراءات وفي أن يمثله محام الدفاع عنه طول سير الإجراءات

### 1- تكليف الحدث ووليّه بالحضور في جلسة المحاكمة:

أوجب المشرع الجزائري في ميدان الأحداث الإعلان لشخص المتهم ومسئوله القانوني في محل إقامتهم بجميع الإجراءات وأن يحضر الحدث ووليّه الجلسة ومختلف مراحل الدعوى الجزائية ودعاوي الحماية<sup>1</sup>، وهو ما نص عليه قانون حماية الطفل في مادته 38 بقولها:

"يقوم قاضي الأحداث بعد الانتهاء من التحقيق بإرسال ملف القضية إلى وكيل الجمهورية للاطلاع عليه، ويقوم باستدعاء الطفل وممثله الشرعي والمحامي عند الاقتضاء بموجب رسالة موصى عليها مع العلم بالوصول قبل ثمانية (08) أيام على الأقل من النظر في القضية.<sup>2</sup>

### 2- إعفاء الحدث من حضور الجلسة:

من القواعد المسلم بها في المحاكمات الجزائية أن تجرى بحضور المتهم ولا يغني عن ذلك حضور وكيله أو من يمثله قانونا، عكس ما هو معمول به في المحاكمات المدنية، وذلك لتمكين المتهم من الدفاع عن نفسه باعتباره طرفا في الخصومة لا ثبات براءته أو ما يتصور أنه سبب مبرر لجرمته، ومناقشة الشهود وتنفيذ الأدلة المقدمة ضده وعرض ما لديه من أدلة

<sup>1</sup> -د/زينب احمد عوين، مرجع سابق، ص 179.

<sup>2</sup> - المادة 38 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.



لصلاحه وتقديم ما يراه من طلبات، غير أن أغلب التشريعات العربية الخاصة بالأحداث تخرج عن القاعدة المذكورة فتجيز للمحكمة إعفاء الحدث من حضور جلسة محاكمته إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك، كأن تكون حالته النفسية متدهورة، وحضوره للمحاكمة يزيد لها سوءاً، وهذا ما نصت عليه المادة 82 من قانون حماية الطفل في فقرته 03 بقولها "ويمكن قسم الأحداث إعفاء الطفل من حضور الجلسة إذا اقتضت مصلحته ذلك، وفي هذه الحالة ينوب عنه ممثله الشرعي بحضور المحامي ويعتبر الحكم حضورياً"<sup>1</sup>.

### 3- سرية جلسة الأحداث:

خلافاً للقاعدة العامة فرضت تشريعات الأحداث السرية على محاكمة الأحداث، ويقصد بالسرية منع الجمهور من دخول قاعة الجلسة، والجمهور هو كل فرد ليست له علاقة بالقضية المطروحة على المحكمة وبالتالي السرية لا تسري بالنسبة للخصوم ووكلائهم فلهؤلاء أن يحضروا الجلسة السرية بغير حاجته إلى قرار من المحكمة وإلا أخلت المحكمة بحقوقهم في الدفاع، وهذا ما نصت عليه المادة 12 من قانون حماية الطفل بقولها " تتم المرافعات أمام قسم الأحداث في جلسة سرية".

### 4- التحري والفحص الاجتماعي للحدث قبل المحاكمة:

يعد هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي تلزم للمحكمة بإجرائه قبل إصدار الحكم على الحدث، وقد أقره المشرع الجزائري حماية للحدث وجعله إلزامياً في مرحلة التحقيق الابتدائي للأحداث المتهمين بجناية أو جنحة، ما ألزم المشرع القيام بهذا الإجراء للأحداث المعرضين للخطر المعنوي، وعليه فإن قاضي الأحداث قبل أن يشرع في محاكمة الأحداث يجب أن يتأكد أولاً من هيئات التحقيق أجرت تحقيقاً معمقاً حول الجريمة ومرتكب الفعل الإجرامي خاصة البحث في حالة الحدث الاجتماعية، الصحية، التربوية<sup>2</sup>.

### 5- حضر نشر وقائع محاكمة الأحداث وما يستدل منه على هويته:

لقد نصت المادة 08 من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث على أنه لا يجوز من حيث المبدأ نشر أية معلومات يمكن أن تؤدي إلى التعرف على هوية الحدث وذلك دون إساءة سمعته وللحفاظ على شخصيته التي هي في دور التكوين.

<sup>1</sup> المادة: 82 من قانون حماية الطفل، مرجع سابق.

<sup>2</sup> د/حسن محمد ربيع، مرجع سابق، ص: 232، 233.

## 6- الاستعانة بمحام الدفاع:

الحق في الدفاع نصت عليه المادة 67 من قانون حماية الطفل بنصها أن حضور محام لمساعدة الطفل وجوبي في جميع مراحل المتابعة والتحقيق والمحاكمة، وإذا لم يتم الترخيص أو ممثله الشرعي بتعيين محام يعين له قاضي الأحداث محاميا من تلقاء نفسه أو يعهد بذلك لنقيب المحامين، وفي حالة التعيين التلقائي يختار المحامي من قائمة تعدها شهريا نقابة المحامين وفقا للشروط والكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

## الفرع الثاني: سير جلسة الأحداث:

يعد التسلسل في الإجراءات المتمثلة في سماع المتهم وأقوال المدعي المدني وطلبات النيابة العامة ودفاع المتهم وأقوال المسئول عن الحقوق المدنية، وإعطاء فرصة للمدعي المدني والنيابة العامة الرد على باقي الخصوم من طلبوا ذلك أو للحدث المتهم ومحاميه دائما الكلمة الأخيرة من الأمور الإجرائية الواجب احترامها، وقد أقر المشرع الجزائري لمحاكمة إجراءات ذات خصوصية حماية لسمعة الحدث.

ومن المستقر عليه أنه يتبع أمام أقسام وغرف الأحداث في جميع الأحوال الإجراءات المقررة في مواد الجرح ما لم يوجد نص يخالف ذلك، وعليه فإنه يتبع في سير الجلسة بالنسبة للأحداث الإجراءات المتبعة بشأن البالغين بحيث تتفق مع ما خصه المشرع من إجراءات خاصة عند محاكمة الأحداث كحضور الحدث وسرية جلسات المحاكمة وحق الحدث في الاستعانة بمدافع وغيرها من الإجراءات وعليه تكون إجراءات سير الجلسة على النحو التالي:

لتحقيق السرية فهناك من قضاة الأحداث في بعض المحاكم من يأمر بوضع الأحداث المتهمين رفقة أوليائهم في قاعة الجلسة المتصلة بغرفة المشورة<sup>1</sup> التي تعقد فيها الجلسة دون السماح للجماهير بالدخول، وفي محاكم أخرى يتم عقد الجلسة بقاعة الجلسات ويتم إدخال أطراف كل قضية على حدة.

وقبل الدخول إلى قاعة الجلسات فإن قاضي الأحداث يتأكد من اكتمال التشكيلة، وبعدها يقوم بالدخول إلى القاعة، وتبدأ المحكمة جلستها بالإعلان عن افتتاحها، ثم يقوم أمين الضبط بالمناداة بذكر رقم القضية وأسماء الأطراف، ويقوم رئيس الجلسة بالتأكد من حضور الأطراف لا سيما الحدث ومسئوله القانوني وكذا المحامي.

<sup>1</sup> د/حمدي رجب عطية، الإجراءات الجنائية بشأن الأحداث في التشريع الليبي والمصري في ضوء الأفق الجديدة للعدالة الجنائية في مجال الأحداث، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص155.

وبعدها يتأكد من هوية الحدث ومسئوله المدني ثم يطلع المتهم الحدث بالتهمة المنسوبة إليه والمواد القانونية المعاقبة عليها وبأمر الإحالة، واسم الضحية إن وجد ويطلب منه الإدلاء بأقواله، فمن الضروري أن يوجه السؤال إلى الحدث عما إذا كان قد ارتكب الفعل المنسوب ولكن يفضل توجيه السؤال بصيغة لا تصدم الحدث، والملاحظ أن المشرع قد نص على سماع الحدث وليس استجوابه لما له من مدلولات قاسية إلا أنه يجوز في بعض الأحيان استجواب الحدث أثناء المحاكمة وذلك إذا ظهر أثناء المرافعة أن بعض الوقائع تستلزم تقديم بعض الإيضاحات من طرف المتهم، وإذا امتنع المتهم عن الإجابة أو إذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله المدونة في محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله مرة أخرى، إذا بادر الحدث بالاعتراف فيجب على المحكمة عدم أخذ اعترافه كسبب للحكم عليه مباشرة بل تجري التحقيق معه لمعرفة الظروف وراء ارتكاب الجريمة.

كما يتم السماع لوالدي الحدث أو الوصي أو متولي الحضانة، وذلك من أجل إفادة المحكمة حول حالة الحدث وظروفه المعيشية، وكذا سماع الضحية إن وجد حول الجريمة المرتكبة من الحدث، وتم سماع الشهود متفرقين طبقا لنص المادة 225 من قانون الإجراءات الجزائية.

كما يمكن للمحلفين والخصوم أو محاميهم بتوجيه الأسئلة بواسطة الرئيس إلى الشهود، وإذا كان ملف المتهم الحدث قد فصل عنه ملف المتهمين البالغين فإنه يمكن سماع هؤلاء كشهود على سبيل الاستدلال، وإذا ما انتهى التحقيق بالجلسة سمعت أقوال الطرف المدني أو محاميه في مطالبه المتمثلة في التعويض عن الأضرار التي قد لحقت به، ثم مرافعة النيابة الذي يقدم طلباته التي يراها مناسبة للعدالة، ثم مرافعة دفاع المتهم الحدث وإلتماساته والكلمة الأخيرة للمتهم. وفي الأخير يقرر الرئيس وضع القضية في المداولة إلى بعد حين ليفصل فيها في نفس الجلسة، أو جلسة لاحقة بالنطق بالحكم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - صباحة فيصل، مرجع سابق، ص 42.

## المبحث الثاني: مرحلة ما بعد المحاكمة:

بعد أن ينتهي قاضي الأحداث من المداولة في القضية مع القاضين المحلفين عليه أن يصدر الحكم فيها سواء بالبراءة أو توقيع العقوبة الجزائية أو تدبير من التدابير التي نص عليها القانون وذلك تبعا لحالة الحدث، سنه، ونوع الجريمة المرتكبة.

## المطلب الأول: العقوبة المقررة للحدث:

- لقد حدد قانون العقوبات الإطار العام لحدود الجزاء الموقع على الحدث والمترتب على إدانته ووضع الخيار بين توقيع التدابير أو توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة ثم بين المشرع الجزائري في قانون حماية الطفل 12/15 في حالة ثبوت الإدانة ماهية التدابير وكيفية توقيعها وهو ما سنتناوله من خلال النقاط التالية:

**الفرع الأول: إذا كانت الوقائع تشكل مخالفة:** بالرجوع إلى نص المادة 87 من قانون حماية الطفل إذا كانت المخالفة ثابتة يمكن لقسم الأحداث أن تقضي بتوبيخ الطفل أو الحكم عليه بعقوبة الغرامة وفقا لأحكام المادة 51 من قانون العقوبات، غير انه لا يمكن أن يتخذ في حق الطفل الذي يتراوح عمره من 10 سنوات إلى 13 سنة سوى التوبيخ وإن اقتضت مصلحته ذلك وضعه تحت نظام الحرية المراقبة وفقا لأحكام هذا القانون.

وإذا كان الحدث يبلغ من السن ما بين 13-18 سنة فإنه يجوز للمحكمة أن تقضي عليه بالتوبيخ وبالغرامة تحت ضمان مسئوله المدني، وتشير إلى ذلك في الحكم<sup>1</sup>.

وبالرجوع إلى قانون العقوبات إذا تمت محاكمة الحدث لارتكابه مخالفة أمام قسم المخالفات فإن الحكم الذي يصدر في حالة إدانته لا يمكن ان يخرج عن حالتين تبعا لسن الحدث :

الحالة الأولى: بالرجوع إلى نص المادة 01/49 من قانون العقوبات التي تنص: " لا توقع على القاصر الذي لم يكمل 13 سنة إلا تدابير الحماية أو التربية ومع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون محلا إلا للتوبيخ"

الحالة الثانية: ما جاء به نص المادة 51 من قانون العقوبات بنصها في مواد المخالفات يقضي على القاصر الذي يبلغ سنه من 13 إلى 18 سنة إما بالتوبيخ أو الغرامة<sup>2</sup>

1 - المادة: 87 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

2 صباحة فيصل، المرجع السابق، ص 44.

الفرع الثاني: إذا كانت الوقائع تشكل جناحة أو جنائية: فبالرجوع إلى نص المادة 85 من قانون حماية الطفل لا يمكن في مواد الجنايات أو الجنح أن يتخذ ضد الطفل إلا تدبير واحد أو أكثر من تدابير الحماية أو التهذيب الآتي تبيانها:

- تسليمه لممثله الشرعي أو لشخص و عائلة جديرين بالثقة.

- وضعه في مؤسسة معتمدة مكلفة بمساعدة الطفولة.

- وضعه في مركز متخصص في حماية الأطفال الجانحين.

ويمكن لقاضي الأحداث عند الاقتضاء أن يضع الطفل تحت نظام الحرية المراقبة وتكليف مصالح الوسط المفتوح بالقيام به، ويكون هذا النظام قابلا للإلغاء في أي وقت، ويتعين في جميع الأحوال أن يكون الحكم بالتدابير المذكورة أنفا بمدة محدودة لا تتجاوز التاريخ الذي يبلغ فيه الطفل سن الرشد الجزائري. ويتعين على قسم الأحداث عندما يقضي بتسليم الطفل إلى شخص و عائلة جديرين بالثقة أن يحدد الإعانات المالية اللازمة لرعايته وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون<sup>1</sup>.

-وهناك عقوبات سالبة للحرية (الحبس) وهذا ما نصت عليه المادة 86 من قانون حماية الطفل أنه يمكن لجهة الحكم بصفة استثنائية بالنسبة للطفل الجانح البالغ من العمر من 13 إلى 18 سنة أن تستبدل أو تستكمل التدابير المنصوص عليها في المادة 85 أعلاه بعقوبة الغرامة أو الحبس وفقا للكيفيات المحددة في المادة 50 من قانون العقوبات على أن تسبب الحكم.

وعليه إذا ارتكب الحدث الجانح جنائية وكانت عقوبتها الإعدام أو سجن فيحكم عليه بعقوبة الحبس 10 سنوات إلى 20 سنة طبقا لنص المادة 50/فقرة 02 من قانون العقوبات . أما إذا كانت العقوبة هي السجن أو الحبس المؤقت فإنه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي كان يتعين الحكم بها إذا كان بالغاً<sup>2</sup>.

-وعقوبة العمل للنفع العام بموجب القانون رقم 01/09 المؤرخ 2009/02/25 عدل المشرع الجزائري الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات وأضاف المادة 5 مكرر 01 التي أقر فيها إمكانية استبدال الجهة القضائية عقوبة الحبس المنطوق بها بقيام المحكوم عليه بالعمل للنفع العام بدون أجر لدى شخص معنوي من القانون العام وذلك بحساب ساعتين عن كل يوم حسب في اجل أقصاه 18 شهرا ولمدة تتراوح ما بين 20 ساعة و 300 ساعة بالنسبة للقصر، وللنطق بها لا بد من توافر الشروط التالية:

1 - المادة: 85 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

2 - المادة: 86 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

- أن يكون المتهم الحدث غير مسبوق قضائياً.

- أن يكون سنه وقت ارتكاب الوقائع المجرمة 16 سنة على الأقل.

- أن تكون العقوبة المنطوق بها لا تتجاوز 3 سنوات حبس.

- أن تكون العقوبة المنطوق بها لا تتجاوز سنة حبس.

لابد أن يقوم رئيس الجلسة بإعلام الحدث بحقه في قبولها أو رفضها والتنويه بذلك في الحكم، فإذا قبلها يتم بها النطق بعقوبة العمل للنفع العام في حضوره، ويتم تنبيهه بأنه في حالة الإخلال بالالتزامات المترتبة على تنفيذ هذه العقوبة فإن عقوبة الحبس المستبدلة ستنفذ عليه<sup>1</sup>.

المطلب الثاني : إمكانية مراجعة التدابير المقررة للأحداث:

إن فئة الأحداث باعتبارها فئة محتاجة إلى العون والتشجيع والحماية لا مجرّمين يستحقون العقاب فإن الضمانات والحقوق الممنوحة لهم من طرف المشرع لا تنتهي بمجرد صدور الحكم، فإن دور قاضي الأحداث يمتد إلى مراجعة الحكم الصادر بالتدابير المقررة للحدث إلى مرحلة تنفيذ الحكم على الحدث.

الفرع الأول: مراجعة التدابير المقررة للحدث:

بالرجوع إلى قانون حماية الطفل في المادة 96 حيث تنص على أنه يمكن لقاضي الأحداث تغيير أو مراجعة تدابير الحماية والتهذيب في أي وقت بناء على طلب النيابة العامة أو بناء على تقرير مصالح الوسط المفتوح أو من تلقاء نفسه مهما كانت الجهة القضائية التي أمرت به.

- غير أنه يتعين على قاضي الأحداث أن يقع الأمر لقسم الأحداث إذا كان هناك محل لاتخاذ تدبير من تدابير الوضع في شأن الطفل الذي سلم لممثله الشرعي أو لشخص أو عائلة جديرين بالثقة.

كما انه يجوز للممثل الشرعي تقديم طلب إرجاع الطفل إلى رعايته إذا مضت على تنفيذ الحكم الذي قضى بتسليم الطفل أو وضعه خارج أسرته ستة (06) أشهر على الأقل، وذلك بعد إثبات أهليته لتربية الطفل وثبوت تحسن هذا الأخير كما يمكن للطفل أن يطلب إرجاعه إلى رعاية ممثله الشرعي. كما انه يؤخذ بعين الاعتبار سن الطفل عند تغيير التدبير أو مراجعته وفي حالة رفض الطلب لا يمكن تجديده إلا بعد انقضاء ثلاثة (03) من تاريخ الرفض<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المواد: 5 مكرر، 2 مكرر، 3 مكرر، 4 مكرر، 5 مكرر، 6 من قانون العقوبات، المادة 5 من القانون رقم: 5/4 المؤرخ في: 2005/2/6 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، والمنشور الوزاري رقم: 02 المؤرخ في: 2009/4/21 الموضح لكيفية تطبيق عقوبة العمل للنفع العام وشروطها.

<sup>2</sup> - المادة: 96 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

أما عن الاختصاص الإقليمي بالفصل في مسائل العارضة وطلبات تغيير التدبير المتخذة في شأن الطفل نصت عليه المادة 98 من قانون حماية الطفل فينفذ على النحو التالي:

- قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي فصل في النزاع أصلا.
  - قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي يقع بدائرة اختصاصه موطن الممثل الشرعي للطفل أو موطن صاحب العمل أو المركز الذي وضع الطفل فيه بأمر من القضاء وذلك بتفويض من قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي فصل أصلا في النزاع.
  - قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي يقع بدائرة اختصاصه مكان وضع الطفل أو حبسه وذلك بتفويض من قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي فصل أصلا في النزاع.
- وإذا كانت القضية تقتضي السرعة يمكن لقاضي الأحداث الذي يقع في دائرة اختصاصه مكان وضع الطفل أو حبسه أن يأمر باتخاذ التدابير المؤقتة المناسبة.
- وبالنسبة للأحكام الصادرة في شأن المسائل العارضة أو طلبات تغيير التدابير المتعلقة بالحرية المراقبة أو بالوضع أو بالتسليم، يجوز ثمولها بالنفاد المعجل رغم المعارضة أو الاستئناف ويرفع الاستئناف إلى غرفة الأحداث بالمجلس القضائي<sup>1</sup>.
- الفرع الثاني: تنفيذ الحكم ضد الحدث.**

إن دور قاضي الأحداث لا تنتهي بصدور الحكم ضد الحدث الجانح أو بشأن الحدث في خطر معنوي بل تستمر سلطته حتى مرحلة تنفيذ الحكم وذلك بتحويل من المشرع الجزائري.

#### أولا: تنفيذ الحكم الصادر بشأن الحدث في خطر معنوي:

إن قاضي الأحداث يحدد مبلغ النفقة الشهرية التي يشارك بها والدي الحدث الموضوع بصفة مؤقتة أو نهائية لدى الغير أو إحدى المؤسسات والذي يدفع مباشرة إلى من عهدت إليه حضانة القاصر أو إلى الخزينة العمومية ويعفى والدي الحدث من هذه المشاركة إذا أثبتا فقرهما ونفس الأمر بالنسبة للمنح العائلية التي تدفعها الهيئات المكلفة بها، وهذا ما جاء في نص المادة 44 من قانون حماية الطفل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المادة: 98 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

<sup>2</sup> - المادة: 44 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

- كما يتجسد إشراف قاضي الأحداث على تنفيذ الحكم في ترأسه للجنة العمل التربوي التي يكون مقرها المؤسسة الملحق بها القاصر والتي تنعقد مرة واحدة على الأقل في كل ربع سنة بناء على دعوة رئيسها كما أن للمستشارين المنفذين لحماية القصر وكذا قاضي الأحداث أن يقوموا في أي وقت بتفتيش المؤسسات وفيما يخص نفقات النقل التي يدفعها المربون ومندوبو الإفراج المراقب والمساعدات الاجتماعية للقيام بمراقبة القصر فإنها تؤدي كمصاريف قضائية حسب نص المادة 105 من قانون حماية الطفل<sup>1</sup>.

#### ثانيا: تنفيذ الحكم الصادر بشأن الحدث الجانح

إن سلطة قاضي الأحداث تمتد إلى الإشراف على تنفيذ الحكم الذي أصدر ومراقبة الحدث الجانح إذ انه طبقا لنص المادة 33 من قانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين يقوم بزيارة ومراقبة المؤسسات والمراكز المتخصصة للأحداث مرة في الشهر على الأقل، ويخطر من طرف مدير مركز إعادة تربية وإدماج الأحداث أو مدير المؤسسة العقابية فورا بكل ما يطرأ على الحدث من مرض أو هرب أو وفاة، طبقا لنص المادة 124 من قانون رقم 04/05<sup>2</sup>.

وبالرجوع إلى قانون حماية الطفل 12/15 نجد أن قاضي الأحداث هو الذي يرأس لجنة العمل التربوي والمنشئة على مستوى المراكز المتخصصة في حماية الطفولة الذي يقع المركز في دائرة اختصاصه، وتكلف لجنة العمل التربوي بالسهر على تطبيق برامج مع معاملة الأطفال وتربيتهم وتتولى لجنة العمل التربوي دراسة تطور حالة كل طفل موضوع في المركز يمكنها ان تقترح في أي وقت على قاضي الأحداث إعادة النظر في التدابير التي اتخذها وفقا لما جاء في نص المادة 118 من قانون حماية الطفل.

وبالرجوع إلى نص المادة 119 من قانون حماية الطفل التي تنص على أن قاضي الأحداث يقوم بمتابعة وضعية الأطفال الذين قضى بوضعهم داخل هذه المركز ويحضر وجوبا في اجتماعات لجنة العمل التربوي عندما تنظر في ملفاتهم<sup>3</sup>.

أما بالنسبة للأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية الخاصة بالأحداث تقييد في سجل خاص يمسكه كاتب الضبط المادة 106 من قانون حماية الطفل.

<sup>1</sup> - المادة: 105 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

<sup>2</sup> - المادتان: 124 و 33 من قانون 05/05، 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوس.

<sup>3</sup> - المادتان: 118، 119 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

- كما أن هذه الأحكام والقرارات المتضمنة تدابير الحماية والتهديب وكذلك تلك المتضمنة العقوبات المحكوم بها ضد الأطفال الجانحين في صحيفة السوابق القضائية، غير أنه لا يشار إليها إلا في القسيمة رقم 02 المسلمة للجهة القضائية نص المادة 107 من نفس القانون.

إذا أعطى صاحب الشأن ضمانات أكيدة على انه قد صلح حاله جاز لقسم الأحداث بعد انقضاء مهلة 03 سنوات اعتبارا من يوم انقضاء مدة تدبير الحماية والتهديب أن يأمر بناء على عريضة مقدمة من صاحب الشأن أو من النيابة العامة أو من تلقاء نفسه بإلغاء القسيمة رقم 01.

- وإذا صدر الأمر بالإلغاء أتلقت القسيمة رقم 01 المتعلقة بذلك التدبير.

- وتلغى بقوة القانون من صحيفة السوابق القضائية العقوبات التي نفذت على الطفل الجانح وكذا التدابير المتخذة في شأنه بمجرد بلوغه سن الرشد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - المادتان: 106 و107 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.

# الذاتمة



## خاتمة:

من خلال بحثنا هذا حول القاضي المختص بشؤون الأحداث حاولنا التطرق لاختصاص وسلطة التحقيق والنظر في قضايا الأحداث ، وتوصلنا إلى نتيجة أن قاضي الأحداث يمارس ثلاث مهام وهي مهمة قاضي التحقيق، ومهمة قاضي الحكم ، ومهمة الثالثة وهي قاضي تطبيق العقوبات في التنفيذ والمراقبة، فالمشرع الجزائري جمع هذه السلطات في شخص قاضي الأحداث الذي يتعامل مع فئة حساسة وهي فئة الأحداث الجانحين والموجودين في خطر معنوي وهي خطوة صائبة للمشرع لما ينجر عليه من إيجابيات للحدث بالإضافة إلى ان المشرع الجزائري أعطى أهمية بالغة للحدث وبصورة اخص عندما سن القانون الجديد المتعلق بحماية الطفل 12/15 والذي كان يهدف من ورائه إلى إخراج الطفل من قانون الإجراءات الجزائية وتطبيق عليه قانون حماية الطفل وذلك ليحميه ويضمن حقوقه في المحاكمة العادلة، ورغم عدم الجمع بين النصوص الخاصة بالأطفال المنحرفين والموجودين في خطر معنوي إلا انه اسند للقضاء النظر في قضايا هذه الفئة مع ازدواجية في المهام في التعامل معها التي جمعت بين المهام التربوية والمهام القضائية.

كما نجد أن المشرع الجزائري قد راعى مصلحة الحدث وفصلها على الجانب الردي بوجه عام والحكم بوجه خاص مسائرا بذلك الأساليب الحديثة في التعامل مع الأحداث مع تمكينه من حقوق إجرائية وهي ضمانات تكفل حماية شخصيته وسمعته، فقضاء الأحداث في الجزائر هو قضاء وقائي وعلاجي وتربوي يهدف إلى حماية الحدث.

وما يمكن ملاحظته كذلك في هذا القانون أن المشرع الجزائري قد اخذ بالتقريب بكل الاقتراحات التي وردت في المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالطفل والتي صادقت عليها الجزائر.

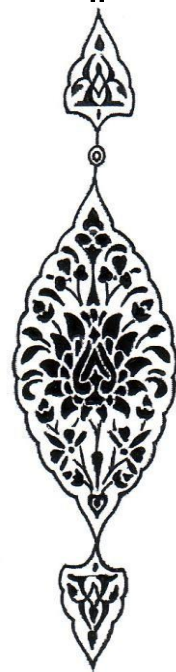
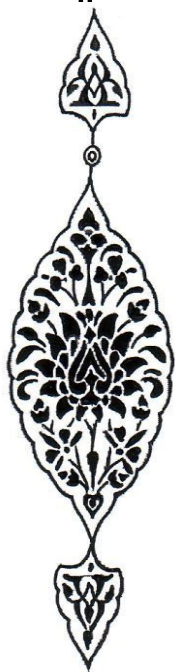
كما نشير إلى أن القانون المتعلق بحماية الطفل استحدث هيئة جديدة تتمثل في الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، وأولها مجموعة من الصلاحيات التي تحوّل لها الاهتمام بالطفولة من خلال تسخير كل الإمكانيات اللازمة لذلك، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة فيما يلي:



- إنشاء محكمة خاصة بالأحداث تتشكل من قضاة أحداث ونيابة خاصة وأمناء ضبط مختصين.

توفير دورات تكوينية بصفة مستمرة للقضاة والموظفين العاملين في هذا المجال .

# الملاحق



# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم النيابة : 17/ 46

رقم التحقيق : 17/ 46

## أمر بإجراء بحث اجتماعي

وزارة العدل

مجلس قضاء المسيلة

محكمة مقرة

مكتب السيد : ج. م. و.

قاضي الأحداث

رقم : 2017/

. نحن : قاضي الأحداث بمحكمة مقرة .

. بعد الإطلاع على المواد : 66 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل .

. بحث حول سيرة الحدث : ~~.....~~

. نندب الإنابة القضائية للسيد مندوب الأحداث بمحكمة مقرة لمباشرة الإجراءات المشار

إليها أدناه .

28 نوفمبر 2017  
محرر بمكتبنا في



### المهمة

. إجراء بحث اجتماعي مفصل جدا عن موضوع سيرة وحياة الحدث و الوسط الذي يعيش

فيه و السلوك والأخلاق والأشخاص الذين اعتاد مخالطتهم والسوابق ووسائل العيش

والحالة العائلية والاجتماعية للمدعو :

. الحدث : ~~.....~~

. المولود بتاريخ : ~~.....~~

. لأبيه : ~~.....~~ و لأمه : ~~.....~~

. الساكن : بمشقة الذباحة بلدية مقرة

. سماع جميع الأقوال المفيدة (الأقارب والأصهار والأصدقاء والجيران والمربين والمعلمين

وأرباب الأعمال ، الخ ... )

عُدّج : إجراءات التحقيق مع الحدث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أمر بالوضع تحت الرقابة القضائية

نحن ~~القاضي~~ قاضي التحقيق بمحكمة المسيلة الغرفة: الثالثة  
بعد الإطلاع على القضية المتبعة ضد:

التهمة: جنائية وضع النار عمدا في مسكن  
المواد: المادة 396 من قانون العقوبات.

بعد الإطلاع على التماسات السيد وكيل الجمهورية المؤرخة في: 2017/12/04

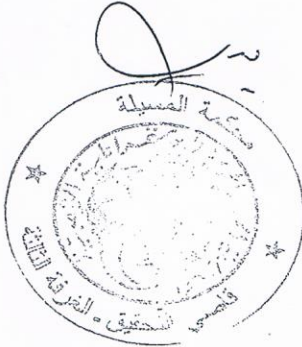
و بعد الاطلاع على المواد 123 - 125 مكرر 1 من قانون الاجراءات الجزائية  
حيث أنه ولحسن سير التحقيق يتعين وضع المتهم تحت التزامات الرقابة القضائية

لهذه الأسباب

نأمر بوضع المتهم الحدث ~~في~~ تحت التزامات الرقابة القضائية على أن يوقع بالسجل المخصص  
لذلك بمكتبنا كل يوم اثنين من كل أسبوع على الساعة التاسعة صباحا

حرر بمكتبنا، ب: المسيلة في: 2017/12/05

قاضي التحقيق



سلم إعلان بهذا الأمر إلى  
محامي المتهم

في:

أمين الضبط

بلغ وكيل الجمهورية

في:


أمين الضبط

اطلع عليه بالنيابة

في:

وكيل الجمهورية

مُدْرَج: الأوامر القصرية المأخوذة ضد المحدثين الجالغ



# قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع.

أولا - الكتب:

1. د/ بولحية شهيرة، حقوق الطفل بين المواثيق الدولية وقانون العقوبات الجزائري، دراسة مقارنة، الإسكندرية، 2011.
2. د/ جيلالي بغدادى، التحقيق (دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية) ، الطبعة الأولى، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1999.
3. د/ حسين بن الشيخ، مبادئ قانون الجزائري العام، دار هومة للطباعة والنشر، 2000، الجزائر.
4. د/حمدي رجب عطية، الإجراءات الجنائية بشأن الأحداث في التشريعين الليبي والمصري في ضوء الأفق الجديدة للعدالة الجنائية في مجال الأحداث، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر، 1999.
5. د/ زيدومة درياس، حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
6. د/زينب احمد عوين، قضاء الأحداث، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
7. د/ علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة ، دراسة في علم الإجرام المقارن ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
8. د/ فتوح عبد الله الشاذلي، قواعد الأمم المتحدة لتنظيم قضاء الأحداث(دراسة تأصيلية مقارنة بقوانين الأحداث العربية)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1991.
9. د/ محمد حزيط ،مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الخامسة 2010
10. د/ محمد عبد القادر قواسمية ، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دت.
11. د/ محمد يحيى قاسم النجار، حقوق الطفل بين النص القانوني والواقع وأثرها على جنوح الأحداث ، دراسة تطبيقية في علم الاجتماع القانوني ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت 2013.
12. د/نجاة جرجس جدعون، جرائم الأحداث في القانون الدولي والداخلي، دراسة مقارنة ، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010.



13. د/حسن محمد ربيع، الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم للانحراف (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د.ت.

14. د/ أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، الطبعة السادسة منقحة ومتممة في ضوء قانون 2004/11/10، دار هومة، الجزائر، 2006.

#### ثانيا- الرسائل والأطروحات:

1- حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014-2015.

2- ميلود حسين فايزة، مشاري نور الهدى، انحراف الأحداث والتدابير والعقوبات المقررة لهم، مذكرة تخرج لنيل إجازة القضاء، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2004-2005.

3- صباحة فيصل، القاضي المختص بشؤون الأحداث، مذكرة تخرج لنيل إجازة القضاء، المدرسة العليا للقضاء الجزائر، 2012-2015.

4- د/ قدور علي وآخرون، الحدث الجانح والحدث في خطر معنوي، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2004-2005.

#### ثالثا - النصوص القانونية:

1. قانون قانون رقم: 5/4 المؤرخ في: 2005/2/6 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، والمنشور الوزاري رقم: 02 المؤرخ في: 2009/4/21 الموضح لكيفية تطبيق عقوبة العمل للنفع العام وشروطها.

2. رقم 15-12 مؤرخ في 15 جويلية 2015 يتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 39، بتاريخ 19 جويلية 2015 .

#### رابعا - المداخلات:

1. عبد المنعم جماطي، واقع مراكز رعاية الأحداث في الجزائر ودورها في إعادة إدماج الأحداث الجانحين، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظّمته كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة، بعنوان: الآليات القانونية لعلاج ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر، يومي: 04-05 ماي 2016.

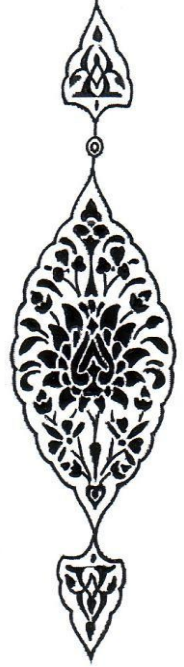
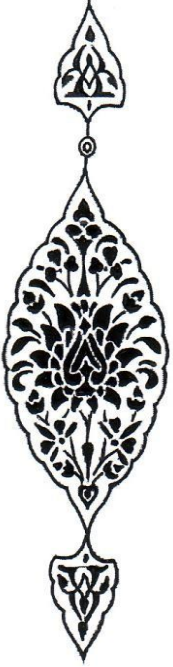


2. نشناش منية، دفاس عدنان، واقع مراكز رعاية الأحداث في الجزائر ودورها في إعادة إدماج الأحداث الجانحين ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق، جامعة باتنة ،بعنوان: الحقوق والضمانات المقررة لحماية الأحداث أثناء التحقيق ،2016 يومي: 04-05 ماي 2016.

3. السعيد شعبان، واقع مراكز رعاية الأحداث في الجزائر ودورها في إعادة إدماج الأحداث الجانحين ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق،جامعة باتنة ،بعنوان: جنوح الأحداث قراءات في واقع وأفاق الظاهرة وعلاجها،2016 يومي: 04-05 ماي 2016.  
خامسا - المجالات:

1. د/ عبادة سيف الإسلام، الأحكام الإجرائية الخاصة بالطفل الجانح في قانون حماية الطفل الجزائري ،دراسة مقارنة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ، عدد 17 جوان 2017.

# الفقرس





أ - ث	مقدمة العامة
<b>الفصل الأول: التعريف بنظام قضاء الأحداث</b>	
06	تمهيد الفصل الأول.....
07	المبحث الأول: مفهوم قاضي الأحداث.....
07	المطلب الأول: نشأة وتعريف قاضي الأحداث.....
07	الفرع الأول: نشأة نظام قاضي الأحداث.....
08	الفرع الثاني: تعريف قاضي الأحداث.....
10	المطلب الثاني: تعيين قاضي الأحداث وتشكيل قسم الأحداث.....
10	الفرع الأول: تعيين قاضي الأحداث.....
11	الفرع الثاني: تشكيل قسم الأحداث.....
12	المبحث الثاني: المؤسسات والجهات التي لها علاقة بقاضي الأحداث.....
12	المطلب الأول: مراكز ومؤسسات الأحداث.....
12	الفرع الأول: المراكز المختصة للأحداث الجانحين.....
15	الفرع الثاني: المراكز المختصة للأحداث في خطر معنوي.....
17	المطلب الثاني: الجهات المساعدة لقاضي الأحداث.....
17	الفرع الأول: المندوب الدائم.....
18	الفرع الثاني: المندوب المتطوع.....
<b>الفصل الثاني: صلاحيات قاضي الاحداث باعتباره جهة تحقيق</b>	
20	المبحث الأول: إجراءات التحقيق مع الحدث.....
20	المطلب الأول: الحدث في خطر معنوي.....
20	الفرع الأول: تعريف الحدث في خطر معنوي.....
24	الفرع الثاني: كيفية التحقيق مع الحدث في خطر معنوي.....
27	المطلب الثاني: الحدث الجانح.....
27	الفرع الأول: إجراءات التحقيق مع الحدث الجانح.....
30	الفرع الثاني: ضمانات الحدث أثناء التحقيق.....
31	المبحث الثاني: التدابير والأوامر المتخذة من قبل قاضي الأحداث.....



32	المطلب الأول: التدابير المؤقتة المتخذة من قبل قاضي الأحداث.....
32	الفرع الأول: التدابير المتخذة في حق الطفل المعرض لخطر معنوي.....
33	الفرع الثاني: التدابير المتخذة في حق الطفل الجانح.....
34	المطلب الثاني: الاوامر القصرية وأوامر التصرف.....
34	الفرع الأول: الأوامر القصرية المتخذة ضد الطفل الجانح.....
36	الفرع الثاني: أوامر التصرف في ملف التحقيق.....
38	<b>الفصل الثالث: صلاحيات قاضي الاحداث باعتباره جهة حكم</b>
38	المبحث الأول: الجهة المختصة بمحاكمة الأحداث.....
39	المطلب الأول : الاختصاص الإقليمي والتنوعي لجهات الحكم.....
39	الفرع الأول: الاختصاص الإقليمي لجهات الحكم.....
40	الفرع الثاني : الاختصاص النوعي لجهات الحكم.....
41	المطلب الثاني : إجراءات محاكمة الأحداث .....
41	الفرع الأول: الضمانات الإجرائية المقررة للحدث أثناء المحاكمة .....
43	الفرع الثاني : سير جلسة الأحداث.....
45	المبحث الثاني : مرحلة ما بعد المحاكمة .....
45	المطلب الأول: العقوبة المقررة للحدث.....
45	الفرع الأول : في حالة ارتكاب المخالفة.....
46	الفرع الثاني : في حالة ارتكاب جنحة أو جناية.....
47	المطلب الثاني: إمكانية مراجعة التدابير المقررة للأحداث .....
47	الفرع الأول : مراجعة التدابير المقررة للحدث .....
48	الفرع الثاني : تنفيذ الحكم ضد الحدث.....
52	خاتمة
55	الملاحق
58	قائمة المراجع

## ملخص

لقد أولى التشريع الجزائري اهتماما خاصا بفترة الأحداث الجانحين والاحداث الذين في خطر معنوي بوضع آليات تؤدي إلى حماية الحدث وإصلاحه وذلك من خلال سنة قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل ، كما نجد أن المشرع الجزائري جمع بين ثلاث سلطات لقاضي الأحداث وهي مهمة التحقيق ومهمة الحكم ومهمة قاضي تطبيق العقوبات في التنفيذ والمراقبة ، أي انه يجمع بين مهام قضائية ومهام تربوية.

الكلمات المفتاحية: قاضي الأحداث الحدث في خطر معنوي - الحدث الجانح .

## Abstract

The Algerian legislation has given special attention to juvenile delinquents and juveniles who are in moral danger of developing mechanisms to protect and reform the juvenile through the enactment of Law 15/12 on the protection of children. The Algerian legislator also combines three powers of the juvenile judge, The judge of the application of sanctions in the implementation and control, that is, it combines judicial and educational tasks.

Keywords: juvenile judge, juvenile at moral risk - juvenile delinquent.